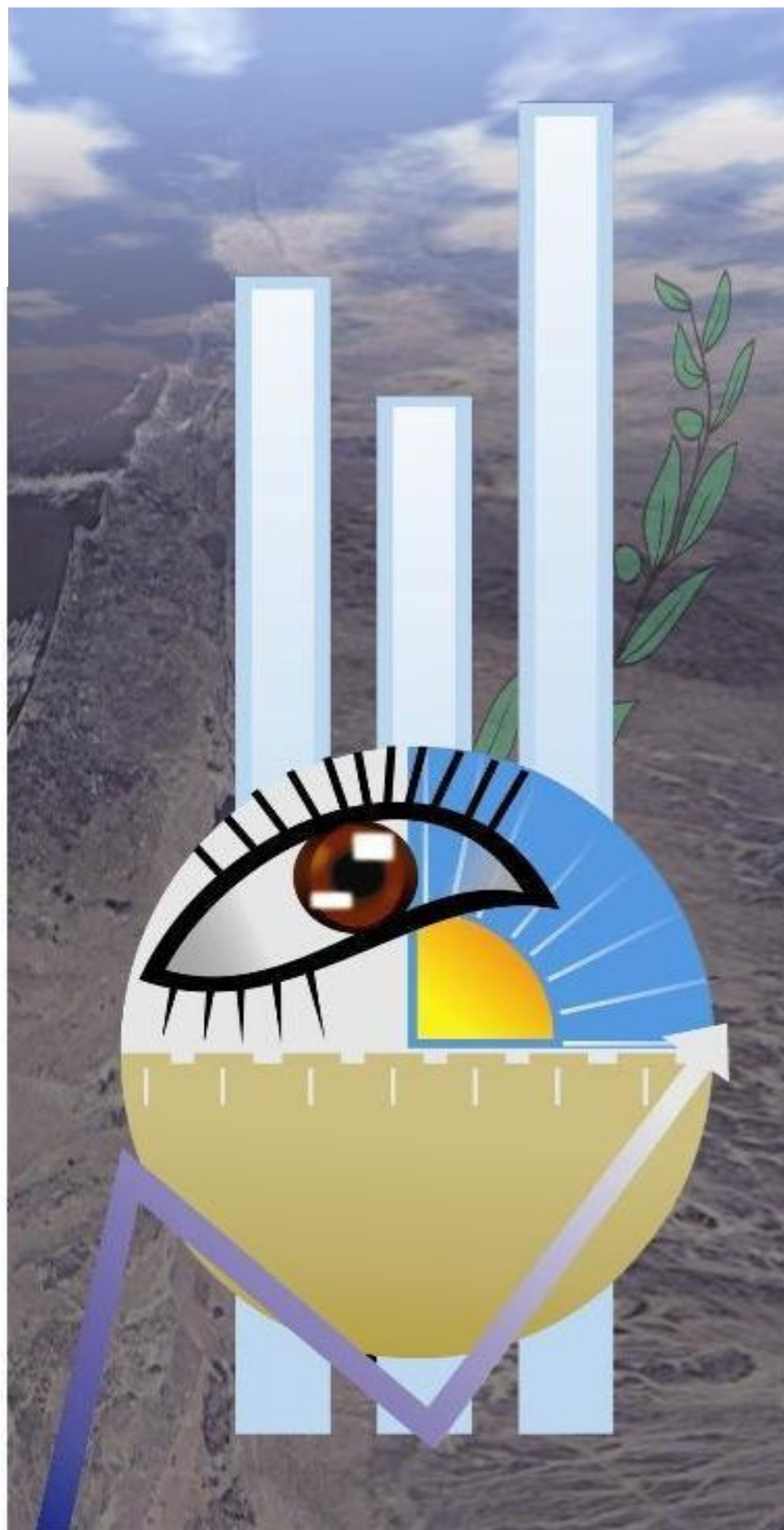


التقرير ربع السنوي الأول
لديوان الرقابة
المالية والإدارية

رقابة وتدقيق من أجل البناء
والتنمية وتعزيز الحكم الصالح



رام الله 2009م



السلطة الوطنية الفلسطينية

ديوان الرقابة المالية والإدارية

التقرير ربع السنوي الأول

للعام 2009

المديرية العامة للشرطة الفلسطينية

ترتقي بنظام الرقابة الداخلي إلى ممتاز (91%) في آذار 2009

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح

المحتويات

- 4 - تقديم
- 5 - مقدمة
- 7 - الملخص التنفيذي للتقرير ربع السنوي الأول لعام 2009

الفصل الأول

المديرية العامة للشرطة الفلسطينية ترتقي بنظام الرقابة الداخلي إلى ممتاز (91%) في آذار 2009

- 12 - أولاً: تعريف نظام الرقابة الداخلي ومكونات عناصره
- 12 - 1- تعريف نظام الرقابة الداخلي
- 12 - 2- عناصر نظام الرقابة الداخلي
- 12 - 3- واقع نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة في العام 2009
- 13 - ثانياً: تطور عناصر نظام الرقابة الداخلي (مقارنة للأعوام 2006، 2008، 2009)
- 14 - 1- الجوانب الايجابية
- 15 - 2- نقاط الضعف
- 15 - ثالثاً: النتائج والتوصيات
- 15 - رابعاً: رأي الديوان
- 15 - خامساً: رد المديرية العامة للشرطة

الفصل الثاني

نتائج الأنشطة الرقابية

- 18 - نتائج أنشطة الأعمال الرقابية المنجزة خلال الربع الأول من العام 2009م
- 19 - 1- قطاع الحكم (مدني وأمن)
- 20 - 2- قطاع الاقتصاد
- 21 - 3- قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية
- 22 - 4- قطاع البنية التحتية
- 22 - 5- قطاع الحكم المحلي
- 23 - 6- قطاع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية
- 23 - 7- الشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور

الفصل الثالث

أنشطة الديوان

- 26 - 1- الخطة السنوية للعام 2009 في ربيعها الأول بين المخطط والمنفذ
- 28 - 2- التقرير المالي للديوان للربع الأول من العام 2009
- 30 - 3- معوقات عمل الديوان
- 31 - 4- الأعمال والأنشطة غير الرقابية للإدارات العامة والوحدات المساندة في صور
- 49 - الملاحق
- الملخص التنفيذي باللغة الانجليزية

تقديم

يرنو ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى الارتقاء بخدمة الرقابة والتدقيق الحكومية إلى مستوى ذي جودة عالية؛ منسجمة مع متطلبات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والمعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد، وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفق متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذا يتطلب تنفيذ هدفه الاستراتيجي الأول "بناء ديوان رقابة نموذجي"، ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من ضمان الاستقلال الإداري والمالي للديوان، وبدون هذا الاستقلال سيبقى تطور ديوان الرقابة محكوماً بسقف قانون الخدمة المدنية وشح المواد المالية في خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد شهد ديوان الرقابة تطوراً نوعياً على صعيد البناء المؤسسي، وكذلك في تقديم خدمة الرقابة والتدقيق، وتعزيزت هيئته في الجهات الخاضعة للرقابة، وكذلك عند المواطنين، وهذا ما يعزز الدافع والإرادة عند أصحاب التشريع والقرار الأسرع في إصدار تشريع ينص على الاستقلال المالي والإداري ليتسنى له القيام بمهامه وفق الممارسات الدولية الفضلى، بما يتلاءم والقوانين والأنظمة سارية المفعول في السلطة الوطنية الفلسطينية بكفاءة وفاعلية واقتصاد.

د. محمود أبو الرب

رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية

مقدمة:

يأتي إعداد التقرير ربع السنوي الأول لعام 2009 انطلاقةً والتزاماً بأحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 المادة (26)، الذي ينص على أن "يرفع رئيس الديوان تقارير ربع سنوية أو عند الطلب متضمنة نتيجة تحركاته، ودراساته، وأبحاثه ومقترحاته، والمخالفات المرتكبة، والمسؤولية المترتبة عليها، والملاحظات والتوصيات بشأنها إلى رئيس السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم بشأنها".

يهدف هذا التقرير إلى التأكد من أن الأداء العام لدى الجهات الخاضعة للديوان، يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة، وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري إن وجدت، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المتوقعة في العمل المؤسسي وتقييمها، واقتراح طرق لمعالجتها والتغلب عليها.

تكمن أهمية هذا التقرير في:

تقويم عمل الوحدات محل الرقابة، ومساعدة المستويات الإدارية المختلفة والسلطات التنفيذية على تعديل سياساتها وإصدار القرارات التصحيحية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، والمساهمة في تعزيز النزاهة والشفافية والثقة في السياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحد من وقوع المخالفات الإدارية والمالية الجوهرية ومكافحة الفساد.

اعتمد هذا التقرير على البيانات والمعلومات الواردة في تقارير الرقابة والتدقيق التي تم إنجازها في الربع الأول من العام 2009، بالإضافة إلى تقارير الإدارات العامة والوحدات المساندة الخاصة في البناء المؤسسي للديوان والنشاطات غير الرقابية المختلفة.

يقسم التقرير إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول منها للحديث عن التطور الذي حدث بنظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، وتسليط الضوء على واقع نظام الرقابة الداخلي في آذار 2009، والتطور الذي طرأ على عناصر نظام الرقابة الداخلي خلال الأعوام الثلاثة (2006، 2008، 2009) متطرقاً إلى جوانبها الإيجابية وصولاً لأهم النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى رد المديرية العامة للشرطة على التقرير.

أما الفصل الثاني فقد تناول ملخصاً لنتائج الأعمال والأنشطة الرقابية خلال الربع الأول من العام 2009، متضمناً أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية، موزعة ومصنفة بحسب القطاعات (الحكم "مدني وأمن"، واقتصاد، وخدمات اجتماعية وثقافية، وبنية تحتية، وهيئات الحكم المحلي، والمنظمات غير الحكومية).

أما الفصل الثالث فقد ركز على تعزيز البناء المؤسسي واستكمالته، واستيعاب الموظفين وتدريبهم، متناولاً في ذلك تقييماً للخطة السنوية للديوان، وما تم تنفيذه منها خلال الربع الأول من العام 2009، وكذلك تسليط الضوء على أهم إنجازات الإدارات العامة وأنشطتها، والوحدات المساندة، بالإضافة إلى استعراض التقرير المالي للديوان في الربع الأول من العام 2009، والتطرق إلى ما تم اعتماده من الموازنة العامة، مقارنة مع ما تم تقديره وتحديده من قبل الديوان ومعوقات العمل التي يواجهها.

ترحب أسرة الديوان بكافة الاقتراحات والآراء والملاحظات البناءة، والهادفة إلى تقديم خدمة رقابية وتدقيق ذاتي جودة عالية منسجمة مع المعايير العالمية للرقابة المالية، بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن وصولاً لبناء دولة المؤسسات والقانون وتعزيز الحكم الصالح.

المُلخَص التَّنْفِيذِي

للتقرير ربع السنوي الأول

لعام 2009

يتناول **الفصل الأول** من التقرير واقع نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية؛ والتي ارتقت بنظام الرقابة الداخلي إلى ممتاز في آذار 2009، حيث تم تسليط الضوء في هذا الفصل على مقدمة عن المديرية العامة للشرطة وأهم واجباتها وأعمالها، ومن ثم التطرق إلى تعريف وتحديد لمقومات عناصر نظام الرقابة الداخلي في العام 2009، والتطور الذي حدث خلال الأعوام (2006، 2009، 2008) مستعرضاً أهم الجوانب الايجابية في النظام والمتمثلة بإنشاء وحدة رقابة داخلية، والعمل بنظام محاسبي محوسب، وإعداد أدلة إجراءات موحدة، حيث تمت الإشارة إلى أهم نقاط الضعف التي يعاني منها النظام، والمتمثلة في عدم وجود كفاءات عدلية لذوي العهد المالية والصرف النقدي بمبالغ فوق المسموح بها قانوناً، أما النتيجة فقد كانت ارتقاء نظام الرقابة الداخلي من 19% عام 2006 إلى 50% عام 2008 وصولاً إلى 91% بداية عام 2009، حيث تمت التوصية بضرورة التركيز على رقابة الأداء لتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلي وفعاليتيه.

أما **الفصل الثاني**، فقد تناول الإنجازات الرقابية للإدارات العامة الرقابية خلال الربع الأول من العام 2009، وكان من أهم التقارير التي أنجزها الديوان: محافظات جنين، ورام الله، والخليل، وهيئة الشؤون المدنية، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة العمل، وسلطة الأراضي، ووزارة التربية والتعليم، وبلدية بيت جالا، وسلطة المياه والمجاري، ومجلس محلي الرام.

وقد بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال الربع الأول من العام 2009؛ (20) تقريراً رقابياً تنوعت بين تقارير مالية، وإدارية، وشاملة.

كما شارك الديوان خلال الربع الأول من العام 2009 في اجتماعات لجان العطاءات بصفة مراقب، وقد بلغ عددها (168) عطاء، وتابع الديوان (78) شكوى.

ومن أهم المخالفات والملاحظات المتكررة لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان خلال الربع الأول من العام 2009:

- مخالفة بعض أحكام النظام المالي الفلسطيني فيما يتعلق بإعداد التسويات البنكية، وطريقة حفظ السندات والدفاتر المحاسبية، وعدم وجود كفاءات عدلية لأصحاب العهد المالية.
- عدم القيام بإقفال الأرصدة النقدية الفائضة وتحويلها في نهاية كل سنة مالية لحساب وزارة المالية، خلافاً للمادة (53) من قانون الموازنة العامة.
- عدم التزام وزارة المالية بتحويل الأوامر المالية إلى الوزارات في المواعيد المحددة.
- الاستمرار في التسكين على الهيكل التنظيمي الإداري خلافاً لأحكام قانون الخدمة المدنية في المنافسة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.
- مخالفة بعض أحكام قانون اللوازم العامة بعدم وجود سجل للموجودات الثابتة لدى عدد من الجهات التي تمت الرقابة عليها.
- عدم تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في بعض الوزارات والمؤسسات العامة.

كما تناول **الفصل الثالث** من التقرير خمس مواضيع رئيسية تمثلت بتقييم للخطة السنوية للديوان لعام 2009 في رابعها الأول بين المخطط والمنفذ، واستعراض للأنشطة غير الرقابية بالصور من حيث الدورات والمؤتمرات التي تمت المشاركة فيها سواء الداخلية أو الخارجية، وقد كان الأبرز في هذا المجال هو بناء وتنمية قدرات موظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية عن طريق عقد ورش العمل داخل مقر الديوان، والندوات المحلية، وورش العمل الدولية، وسلسلة اللقاءات التي يستضيف بها ديوان الرقابة أصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية بعنوان "تحو تنمية وتعزيز ثقافة الرقابة والتدقيق في المؤسسات الفلسطينية"، كما تم التطرق للمؤسسات الملتزمة مع الديوان، حيث كان من أكثر المؤسسات التزاماً وتعاوناً بمتطلباتها تجاه ديوان الرقابة المالية والإدارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كذلك تمت الإشارة إلى معوقات عمل الديوان، ولعل من أهمها عدم الاستقلال المالي والإداري لعمل الديوان، وخضوعه لقانون الخدمة المدنية، وارتباط موارده المالية مع وزارة المالية خلافاً لمبادئ الرقابة الدولية ومعاييرها الصادرة عن منظمة الأنتوساي. وتم عرض التقرير المالي للديوان للربع الأول من العام 2009 ومن خلال بيانات الدائرة المالية التي أظهرت المبالغ التي تبين اعتماد الديوان في مصادره المالية على الرصيد المدور من العام 2008 والبالغ (47874.97) شيكل، حيث لم يتم تحويل أي أمر مالي من موازنة عام 2009، ويتم الصرف الآن من الرصيد المتبقي للأوامر المالية لعام 2008 على اعتبارها أمراً مالياً للعام 2009، بالإضافة إلى مبلغ (2100) شيكل مقبوضات بدل سلف، وبلغت النفقات الفعلية خلال الربع الأول (20686.2) شيكل، بينما بلغت النفقات المستحقة (19279.28) شيكل، كما تم استعراض الموازنة المعتمدة للديوان للعام 2009، ونسبة ما تم اعتماده من إجمالي مشروع الموازنة والبالغ نسبته 64%.

الفصل الأول

المديرية العامة للشرطة الفلسطينية
ترتقي بنظام الرقابة الداخلي إلى ممتاز (91%)
في آذار 2009

مقدمة

تعدّ المديرية العامة للشرطة الفلسطينية جهازاً أمنياً مدنياً نظامياً ذا شخصية اعتبارية تتبع الأمن الداخلي برئاسة وزير الداخلية، ومن أهم واجبات الشرطة الرئيسية المحافظة على الأمن والنظام العام، ومنع الجرائم، والعمل على اكتشافها، وتعقب مرتكبيها، وتنفيذ القوانين والأنظمة والقرارات والأحكام القضائية، والأوامر الرسمية الشرعية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفقاً للعمل المؤسسي وأحكام القانون.

يعاني العديد من المؤسسات الفلسطينية من ضعف عام في نظام الرقابة الداخلي، ويتمثل ذلك في عدم توافر عناصر النظام فيها أو ضعفها، وقد عمل العديد منها على بناء هذا النظام وتعزيزه بشكل سليم ومتين وفعال، وكانت المديرية العامة للشرطة إحدى هذه المؤسسات.

ويهدف هذا التقرير إلى دراسة نظام الرقابة الداخلي، والتعرف إلى عوامل القوة والضعف، ووضع التوصيات المناسبة في مديرية الشرطة لتفعيله وتطويره ورفع كفاءته بما يضمن تجسيد العمل المؤسسي وتحديد مستوى درجة الثقة والمعرفة بنظام الرقابة الداخلي، ووحدة الرقابة الداخلية التي تعد عصب المديرية العامة للشرطة، بالإضافة إلى الانتقال من بناء نظام الرقابة الداخلي إلى تقييم الأداء وضبط الجودة.

وتكمن أهمية التقرير في كونه أساساً لمساعدة أصحاب القرار لاتخاذ قراراتهم في البناء المؤسسي على أسس علمية وسليمة، وفق الممارسات الدولية الفضلى بما يتلاءم والظروف الداخلية وبيئة العمل في فلسطين.

وقد انتهج الديوان في تقييمه على دليل إجراءات معتمد وفق المنهج القياسي؛ مستنداً إلى معايير عربية ومحلية ودولية وبخاصة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (إنتوساي)، وقد اعتمد هذا الأسلوب على الأسئلة المباشرة والفحص من خلال الزيارات الميدانية لكافة الأقسام والإدارات في المديرية العامة للشرطة، حيث تم اعتماد عناصر نظام الرقابة الداخلي كما يتبين من الجدول المثبت أدناه.

عناصر نظام الرقابة الداخلي والعلامة المعيارية والوزن النسبي لكل عنصر

البيان	العلامة	الوزن النسبي
هيكل تنظيمي سليم	5	11%
توصيف دقيق للوظائف	5	11%
نظام محاسبي متكامل	7	16%
نظام محوسب	3	7%
تطوير للموارد البشرية	5	11%
تقييم الاداء الفعلي	5	11%
الفصل في الواجبات	5	11%
وحدة الرقابة الداخلية	10	22%
المجموع	45	100%

أولاً: تعريف نظام الرقابة الداخلي ومقومات عناصره

• تعريف نظام الرقابة الداخلي:

هو مجموعة الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة من قبل المؤسسة، والتي تهدف إلى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية، والتأكد من دقة البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها، وحماية الأصول والموجودات، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المقررة.

• عناصر نظام الرقابة الداخلي:

1. هيكل تنظيمي سليم: يضمن وجود تسلسل سليم للاختصاصات، وتحديد واضح للواجبات، وعدم التداخل والتعارض للمسؤوليات، بحيث يكون معتمداً من الجهات ذات الاختصاص.
2. توصيف دقيق للوظائف وللبرامج التدريبية: يضمن وجود تحليل وتوصيف دقيقين للوظائف، وتحديد المواصفات والمؤهلات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وإيجاد برامج تدريبية مستمرة لكل المستويات، وتقييم البرامج التدريبية، ووجود أدلة إجراءات موثقة.
3. نظام محاسبي متكامل: يضمن وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل حسابات، ونظام دقيق للترميز، ومجموعة متكاملة من المستندات، ودورات مستندية محكمة، ومجموعة من التقارير المالية، وإعداد الموازنات وفق الأصول العلمية.
4. معدلات لتقييم الأداء وتقييم فعلي للأداء: تضمن وجود مؤشرات لتقييم الأداء لجميع المستويات، ووجود أهداف واضحة وقابلة للقياس، وتقييم فعلي للأداء في ضوء المؤشرات.
5. مراجعة داخلية دقيقة: تضمن مراجعة قبل الصرف، ومراجعة بعد الصرف، ومراجعة إدارية.
6. استخدام الوسائل الآلية: يضمن وجود الوسائل الآلية اليدوية، والحاسب الإلكتروني، والأنظمة المحوسبة. والملحق رقم (4/1) يوضح العناصر الأساسية لمقومات نظام الرقابة الداخلي والعلامة المعيارية لكل عنصر ونتيجة التقييم له.

• واقع نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة في آذار 2009

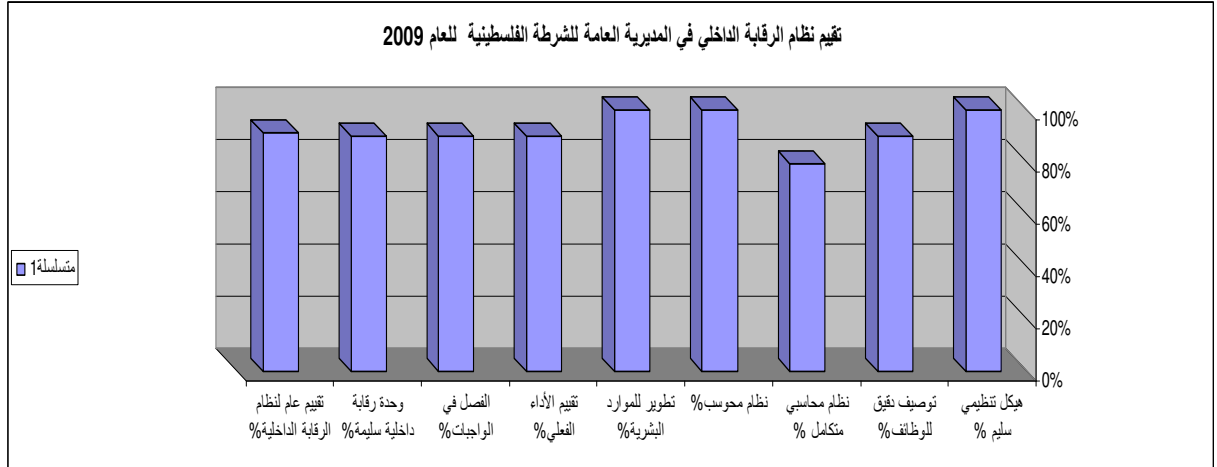
قام ديوان الرقابة بتقييم نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة الفلسطينية في آذار 2009، حيث كان معدل الثقة بالنظام بشكل عام ممتاز (91%).

ومن خلال التقييم، تبين حصول كافة مقومات عناصر نظام الرقابة الداخلي على تقدير ممتاز عدا النظام المحاسبي المتكامل، حيث حصل على تقدير جيد جداً، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1): تقييم درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة (بعيداً عن تقييم الأداء)

البيان	هيكل تنظيمي سليم %	توصيف دقيق للوظائف %	نظام محاسبي متكامل %	نظام محوسب %	تطوير للموارد البشرية %	تقييم الأداء الفعلي %	الفصل في الواجبات %	وحدة رقابة داخلية سليمة %	تقييم عام لنظام الرقابة الداخلية %
العلامة	5	4.5	5.5	3	5	4.5	4.5	9	41
النسبة	100%	90%	79%	100%	100%	90%	90%	90%	91%
التقييم	ممتاز	ممتاز	جيد جداً	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز	ممتاز

والرسم البياني التالي يظهر عناصر نظام الرقابة الداخلي في المديرية العامة للشرطة للعام 2009



ثانياً: تطور عناصر نظام الرقابة الداخلي (مقارنة للأعوام 2006، 2008، 2009)

من خلال مقارنة لتقييم نظام الرقابة الداخلي للمديرية العامة للشرطة للأعوام 2006، 2008، 2009، تبين حدوث تحسن في كافة مقومات عناصر نظام الرقابة الداخلي، حيث ارتقى النظام المحاسبي المتكامل من 0% عام 2006 إلى 14% عام 2008، ليصل إلى 79% في بداية عام 2009 وذلك في تحسن جوهري واضح من ضعيف إلى جيد؛ وقد جاء هذا نتيجة اعتماد نظام محاسبي محوسب، وتوافر مجموعة متكاملة من الدفاتر والمستندات، في حين ارتقى النظام المحوسب من 0% عام 2006 إلى 67% عام 2008 وصولاً إلى 100% عام 2009، وبالتالي تحسن من ضعيف إلى متوسط إلى ممتاز، أما فيما يتعلق بالتوصيف الدقيق للوظائف؛ فقد ارتفع من 60% عامي 2006 و2008 إلى 90% في بداية عام 2009 نتيجة إعداد وصف وظيفي دقيق لكافة الوظائف، وإعداد أدلة إجراءات لكافة الأقسام والمديريات.

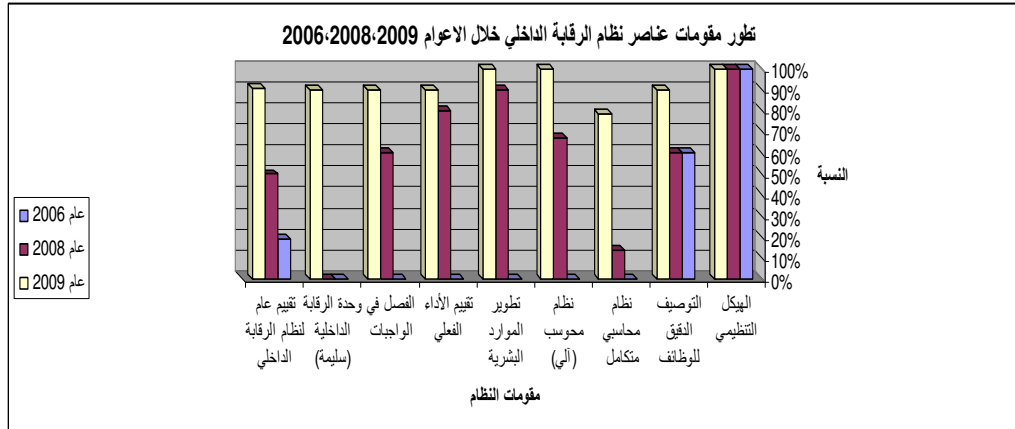
ومن أهم مقومات نظام الرقابة الداخلي التي طرأ عليها التغيير الجوهري كانت وحدة الرقابة الداخلية، حيث ارتقت من 0% (لا يوجد وحدة) عامي 2006، و2008 إلى 90% بداية عام 2009، وكان ذلك نتيجة إنشاء الوحدة (مفتش عام الشرطة) من كادر مؤهل ومدرب، وقيامها بالرقابة على كافة أنشطة الشرطة وأعمالها، وإعداد تقارير عن نتائج أعمالها والالتزام بالتوصيات الصادرة عنها.

جدول رقم (2): مقارنة تقييم نظام الرقابة الداخلي للأعوام 2006، 2008، 2009 للمديرية العامة للشرطة

البيان	تقييم عام 2006	تقييم منتصف عام 2008	تقييم بداية عام 2009	ملاحظات
الهيكل التنظيمي	100%	100%	100%	نفس المستوى
التوصيف الدقيق للوظائف	60%	60%	90%	تحسن
نظام محاسبي متكامل	0%	14%	79%	تحسن
نظام محوسب (آلي)	0%	67%	100%	تحسن
تطوير الموارد البشرية	0%	90%	100%	تحسن
تقييم الأداء الفعلي	0%	80%	90%	تحسن
الفصل في الواجبات	0%	60%	90%	تحسن
وحدة الرقابة الداخلية (سليمة)	0%	0%	90%	تحسن
تقييم عام لنظام الرقابة الداخلي	19%	50%	91%	تحسن

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن المعايير التي حافظت على نفس المستوى، تتمثل في الهيكل التنظيمي الذي بقي 100%، في حين حصل تحسن على باقي العناصر وهي: وحدة الرقابة الداخلية، والتوصيف الدقيق للوظائف، ونظام محاسبي متكامل، ونظام محوسب آلي، وتطوير الموارد البشرية، وتقييم الأداء الفعلي، والفصل في الواجبات.

والشكل التالي يظهر مقارنة للتطور في تقييم مقومات نظام الرقابة الداخلي خلال الأعوام 2006، 2008، 2009



❖ الجوانب الإيجابية في النظام:

- وجود وحدة رقابة داخلية (المفتش العام) تغطي كافة أنشطة الشرطة وأعمالها، ويتم الالتزام بالتوصيات الصادرة من قبلها.
- وجود نظام محوسب وشامل لجميع الأقسام والإدارات.
- وجود هيكل تنظيمي معتمد، ووصف دقيق للوظائف تحدد فيه المهام والصلاحيات في كل دائرة.
- وجود أدلة إجراءات موحدة ومعتمدة.
- يوجد سجل خاص للأصول الثابتة وسجل للعهد.

- وجود معايير واضحة ومحددة لتقييم الأداء الفعلي، ويتم تقييم الموظفين بشكل دوري.
- يتم التعيين حسب القوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية، عن طريق الإعلان في الصحف المحلية وإجراء المقابلات.
- وجود قسم خاص للسيارات يتم فيه متابعة صيانة السيارات وعقود التأمين، ووجود ملف خاص بكل سيارة.
- وجود نظام مستندي ومحوسب لعمل المخازن والمستودعات، وتوافر دورة مستندية كاملة ومرقمة.

❖ نقاط الضعف في النظام:

- لا توجد كفالات عدلية لذوي العهد المالية.
- لا يوجد حد أعلى للمبلغ المسموح بصرفه نقداً؛ وتتم بعض عمليات الصرف لمبالغ عالية بشكل نقدي.

ثالثاً: النتائج والتوصيات

هناك تحسن كبير طرأ في التقييم العام لنظام الرقابة الداخلي من 19% عام 2006، إلى 50% عام 2008، وصولاً إلى 91% في بداية عام 2009.

التوصيات:

- من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والمحاسبة والنزاهة، والوصول إلى نظام فعال يحقق مبدأ الحفاظ على أصول الجهة وزيادة كفاءة الأداء؛ ولتحقيق درجة وثوق عالية بسير العمل للمواطن والجهات المعنية، وتعزيزاً لثقة المواطن بالسياسات الحكومية، يوصي الديوان بما يلي:
- العمل بنظام الكفالات العدلية لذوي العهد المالية.
- الالتزام بحد أعلى للمبلغ المسموح بصرفه نقداً، وأن يتم التعامل بالشيكات للمبالغ التي تزيد على ذلك.
- ينبغي التركيز على رقابة الأداء لتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلي وفعاليتيه.

رابعاً: رأي الديوان

يشتمل الديوان كافة النواحي الايجابية التي ظهرت في النظام، ولذلك فإن درجة الاعتماد على النظام والوثوق به "ممتاز"، وبالنسبة إلى وحدة الرقابة الداخلية فإنها "ممتاز"، وقد تم تقييم مقومات نظام الرقابة الداخلي وفقاً لمعايير العمل الرقابي المعتمدة من المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية "INTOSAI"، والمسقط على واقع المؤسسات الفلسطينية. إن الارتقاء بعناصر نظام الرقابة الداخلي إلى ممتاز يدفع بالإدارة العامة للشرطة إلى ضرورة انتهاج سياسة تقييم الأداء.

خامساً: رد المديرية العامة للشرطة

قامت المديرية العامة للشرطة بالرد على التقرير خلال (12) يوماً من تاريخ المراسلة بالتقرير، وذلك ضمن المدة القانونية المحددة للرد، وفيما يلي الرد كما جاء في الكتاب الوارد من قبلهم (كتاب رقم 15/525) بتاريخ 2009/3/23.

سعادة الدكتور محمود أبو الرب
رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية
تحية الوطن،،،

حفظه الله

رداً على كتابكم رقم (524) بتاريخ 2009/3/11م بخصوص تقييم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي على المديرية العامة للشرطة.

تهديكم المديرية العامة للشرطة أطيب التحيات، ونعلمكم ومن خلال دراستنا وإطلاعنا على تقريركم المشار إليه أعلاه، بالملاحظات التالية:

1- فيما يتعلق بنقاط الضعف المذكورة في الفقرة (ب) من البند الأول من تقريركم نجد فيه من الصعوبة أن يُشترط في النظام المالي الشرطي وجود نظام الكفالات العدلية لأمناء الصناديق وذوي العهدة المالية؛ كون النظام المالي والعمل الشرطي لا يتماشى مع الشرط المذكور رغم استناده لنص القانون، فالنظام الشرطي بشكل عام فيه تشدد وضبط وربط عسكري بشقيه العام والخاص، خاصة وأن كافة كوادر المؤسسة الشرطية ينطبق عليهم قانون خاص هو "القانون العسكري" والعقوبة العسكرية أيضاً في حالة حدوث أي خلل مهني أو إداري أو جرمي يقع منه "فالشرطة ليست قطاع خاص أو شركة"، كما يُعتبر القسم القانوني الذي أداه الشرطي قبل مباشرة عمله الشرط الأسمى والأهم من اشتراط وجود كفالة عدلية تأتي من تاجر يكفل بها أمين الصندوق، ولو تم الأخذ بشرط الكفالة العدلية لأمناء الصناديق بالشرطة "بكفالة تاجر مثلاً" يُعتبر وقوعاً تحت منة الغير، كما أن هذا الشرط يضعف من ثقة أمين الصندوق بالمؤسسة التي ينتمي لها، ومن هنا تأتي قدسية الذمة المالية لأمناء الصناديق بالشرطة. فلا يُعقل أن يأتي تاجر ويكفل ضابط شرطة مُسندة إليه أمانة الصندوق المالي الشرطي في مؤسسة شرطية تحفظ الأمن والنظام بالمجتمع، علاوة على ما ذُكر يُعتبر أمين الصندوق ومدير الإدارة المالية مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام مدير عام الشرطة في كل ما يتعلق بعمله المالي وما يترتب عليه من نتائج.

2- أما فيما يتعلق بعدم وجود حد أعلى للمبلغ المسموح صرفه نشير هنا إلى أن التعامل بالشيكات يتم دائماً لتغذية الخزينة وأن المبالغ تُصرف دورياً عن طريق حوالات صادرة من البنك مباشرة إلى المندوبين الماليين للمحافظات وأن التغذية لصندوق المديرية العامة للشرطة تتم من خلال شيك موقع عليه من مدير عام الشرطة ومدير المالية بالشرطة، ومن خلال الصندوق يتم فيما بعد صرف كل ما يلزم إلى الإدارات من خلال كتب رسمية مؤشر عليها من مدير عام الشرطة بالصرف ويحدد بها المبلغ، وبناءً عليه يقوم مدير المالية بصفته مدير الخزنة بصرف المبلغ استناداً لكتاب الصرف ويحرر بالعملية سند صرف، وفي ذلك تُعتبر كتب الصرف المحددة المبلغ من قبل مدير عام الشرطة والموجهة إلى مدير الخزنة بمثابة ورقة شيك يأمر فيها مدير الخزنة بصرف المبلغ المحدد لصالح الجهة المستفيدة، وعليه فإن طبيعة عمل المؤسسة الشرطية ذو نظام مالي خاص لارتباطه بعمل الأمن وظروف الواقع.

3- إن ما جاء في توصياتكم في الفقرة الثالثة بالدعوة للتركيز على رقابة الأداء لتعزيز الكفاءة والفعالية بنظام الرقابة الداخلي، نشير هنا إلى أنه قد باشر مفتش عام الشرطة بالرقابة على كافة مديريات شرطة المحافظات والإدارات المتخصصة وفق نظام رقابي دقيق، وذلك من أجل النهوض بمستوى الأداء لرفع مستوى الخدمة لتعزيز الأمن والنظام العام وبالتالي خدمة المجتمع.

شاكراً حُسن تعاونكم

اللواء/حازم عطا الله

مدير عام الشرطة

الفصل الثاني

نتائج الأنشطة الرقابية

نتائج أنشطة الأعمال الرقابية المنجزة خلال الربع الأول من العام 2009

بلغ عدد التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية خلال الربع الأول من العام 2009، (20) تقريراً رقابياً تنوعت بين تقارير مالية وإدارية، وشاملة موزعة حسب الإدارات الرقابية العامة في الديوان كما في الجدول التالي:

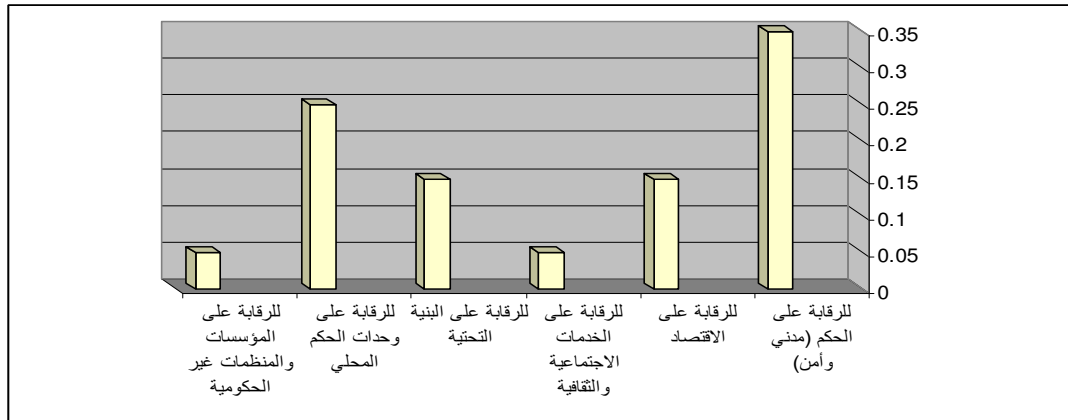
جدول رقم (1) عدد التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية موزعة حسب النوع والإدارات خلال الربع الأول من العام 2009

النسبة المئوية	المجموع	شاملة	أداء	إدارية	مالية	تقييم نظام الرقابة الداخلي	الإدارة العامة
35%	7	3			3	1	للرقابة على الحكم (مدني وأمن)
15%	3	1		1	1		للرقابة على الاقتصاد
5%	1	1					للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية
15%	3	1			2		للرقابة على البنية التحتية
25%	5	4		1			للرقابة على وحدات الحكم المحلي
5%	1	1					للرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية
	20	11	0	2	6	1	المجموع
100%		55%	0%	10%	30%	5%	النسبة المئوية

كما شارك الديوان كعضو مراقب في (168) عطاء، والملحق رقم (2/4) يوضح العطاءات التي شارك بها الديوان بصفة عضو مراقب خلال الربع الأول من العام 2009.

شكل رقم (1) عدد التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية

موزعة حسب النوع والإدارات خلال الربع الأول من العام 2009



1- أهم المخالفات الجوهرية المتكررة لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان:

- مخالفة بعض أحكام النظام المالي الفلسطيني فيما يتعلق بإعداد التسويات البنكية، وطريقة حفظ السندات والدفاتر المحاسبية، وعدم وجود كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية.
- عدم القيام بإقفال الأرصدة النقدية الفائضة وتحويلها في نهاية كل سنة مالية لحساب وزارة المالية، خلافاً لقانون الموازنة العامة رقم "7" لسنة 1998، وتحديداً المادة "53" منه.
- عدم التزام وزارة المالية بتحويل الأوامر المالية إلى الوزارات في المواعيد المحددة.
- الاستمرار في التسكين على الهيكل التنظيمي الإداري، خلافاً لأحكام قانون الخدمة المدنية في المنافسة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.
- مخالفة بعض أحكام قانون اللوازم العامة بعدم وجود سجل للموجودات الثابتة لدى عدد من الجهات التي تمت الرقابة عليها.
- عدم تفعيل وحدات الرقابة الداخلية في بعض الوزارات والمؤسسات العامة.

وفيما يلي أهم الملاحظات والمخالفات التي سجلت على بعض الجهات الخاضعة لرقابة الديوان من واقع أعمال الرقابة والتدقيق خلال الربع الأول من العام 2009، موزعة حسب تصنيفها على الإدارات العامة الرقابية:

1- قطاع الحكم (مدني وأمن)

بلغ عدد التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الحكم والأمن خلال الربع الأول من العام 2009، (7) تقارير رقابية بنسبة (35%) من مجموع التقارير، حيث توزعت بين (1) تقرير تقييم نظام رقابة داخلي بنسبة (14%)، و(3) تقارير مالية بنسبة (43%)، و(3) تقارير شاملة بنسبة (43%).

أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية التي تم تسجيلها خلال عملية الرقابة والتدقيق على قطاع الحكم والأمن:

• المخالفات المالية الجوهرية:

1. مخالفة أحكام النظام المالي فيما يتعلق بإعداد التسويات البنكية، وطريقة حفظ السندات والدفاتر المحاسبية، وعدم وجود كفالات عدلية لأصحاب العهد المالية (وزارة الخارجية).
2. تجاوز بعض بنود الصرف لمخصصاتها المعتمدة في بعض الوزارات والمؤسسات (هيئة الشؤون المدنية).
3. مخالفة أحكام النظام المالي فيما يتعلق بصرف مبالغ نقدية تزيد على 200 شيقل (محافظة جنين).
4. لا توجد معززات كافية لصرف المساعدات المالية في محافظة الخليل.
5. لا توجد أسس ومعايير واضحة ومعتمدة لتقديم المساعدات وتوزيعها في كل من محافظة جنين، والخليل، ورام الله.

• المخالفات الإدارية الجوهرية:

1. قلة عدد الموظفين في الدوائر المالية وضعف خبراتهم بالبرامج المحوسبة، مما يزيد من احتمالية الخطأ وعدم اكتشافه.
2. لا توجد معايير مكتوبة وواضحة بخصوص منح بطاقات (VIP)، وبطاقة رجال الأعمال (BMC).
3. مخالفة أحكام قانون اللوازم العامة بعدم وجود سجل للموجودات الثابتة لدى عدد من الجهات التي تمت الرقابة عليها، وهي (محافظة الخليل).
4. الاستمرار في التسكين على الهيكل التنظيمي الإداري خلافاً لأحكام قانون الخدمة المدنية في المنافسة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.

2- قطاع الاقتصاد

- بلغ عدد التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد (3) تقارير رقابية، أي بنسبة (15%) من إجمالي التقارير، وقد توزعت بين تقارير مالية عدد (1) أي بنسبة (33.3%)، وتقارير إدارية عدد (1) أي بنسبة (33.3%)، وتقارير شاملة عدد (1) أي بنسبة (33.3%).

أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية التي تم تسجيلها خلال عملية الرقابة على قطاع الاقتصاد:

• المخالفات المالية الجوهرية:

1. عدم القيام بإقفال الأرصدة النقدية الفائضة وتحويلها في نهاية كل سنة مالية لحساب وزارة المالية، خلافاً لقانون الموازنة العامة رقم "7" لسنة 1998 وتحديد المادة "53" منه.
2. عدم الالتزام بتحويل الأوامر المالية إلى الوزارات في المواعيد المحددة.
3. وجود انحراف كبير بين المنفذ فعلياً والمخصص حسب الأوامر المالية في الكثير من البنود، خلافاً للمادة رقم "53" من النظام المالي.
4. مخالفة أحكام النظام المالي الفلسطيني فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لتنفيذ النفقات، وتحصيل الإيرادات واثباتها.
5. صرف مبالغ بدل مواصلات ثابتة لمستخدمي سيارات حكومية بعد الدوام الرسمي.
6. لا يتم الالتزام بقانون ضريبة الدخل رقم "17" لسنة 2004 وتعديلاته؛ باقتطاع ضريبة الدخل عن الرواتب والأجور للعاملين في المشاريع، وإيداعها حسب الأصول في حساب ضريبة الدخل، مما يؤدي إلى استحقاق مبلغ واجب الدفع إلى خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية.

• المخالفات الإدارية الجوهرية:

1. عدم تفعيل وحدة الرقابة الداخلية في بعض الوزارات، وعدم قيامها بالمهام والاختصاصات المنصوص عليها والمتمثلة في الرقابة والتدقيق على كافة أوجه نشاط الوزارة، وإعداد تقارير بالنتائج وهي (وزارة الاقتصاد الوطني).

2. مخالفة المادة رقم "43" من قانون اللوازم العامة فيما يتعلق بهبة اللوازم الحكومية الفائضة عن الحاجة.
3. لا يتم العمل وفق قواعد الشفافية والنزاهة، والأخذ بمبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في إشغال الوظائف الخاصة بالمشاريع؛ وذلك من خلال الإعلان عن الوظائف وإجراء المسابقات، وصولاً إلى تعيين الأفضل وفق متطلبات الوظيفة ومواصفاتها.
4. عدم القيام بفتح سجل للوازم المعمرة موازياً لسجل دائرة اللوازم العامة، وإجراء المطابقات الدورية خلافاً للمادة (27) من قانون اللوازم العامة.
5. الاستمرار في التسكين على الهيكل التنظيمي الإداري خلافاً لأحكام قانون الخدمة المدنية في المنافسة، وتكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة.

3- قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية:

تم إصدار تقرير رقابي شامل على الشؤون المالية والمشاريع في وزارة التربية والتعليم للأعوام (2007-2008)، وقد سجلت أهم الملاحظات التالية:

• المخالفات المالية الجوهرية:

1. خلافاً للمادة (131) بند (2) من النظام المالي الفلسطيني؛ لم تقم الوزارة بإقفال السنة المالية للعام 2007 حتى انتهاء أعمال التدقيق في بداية شهر كانون أول/2008.
2. وجود مخصصات في الموازنة لبعض البنود لم يتم الإنفاق عليها مثل: دعم المدارس، والبحث العلمي، والمختبرات والوسائل، والسيارات، والإنشاءات، وبنود أخرى.
3. تجاوز المخصص من حيث الإنفاق الفعلي على بعض البنود من الموازنة والبنك الدولي معاً مثل: المحروقات، والقرطاسية، والمطبوعات، واللوازم المكتبية.
4. وجود التزامات غير مسددة خلال العام 2007 بقيمة (3,944,083 شيقل) في نهاية كانون الأول من العام 2008، كما لم يتم تسويتها حتى تاريخ التدقيق.

• الملاحظات على المشاريع:

1. خلافاً للمادة (49) من النظام المالي الفلسطيني فإن بعض المشاريع تتم بين الدولة المانحة ووزارة التربية مباشرة، دون علم وزارة التخطيط وإشرافها في ذلك.
2. يتم تحويل المبالغ المتبقية من المشاريع إلى حساب خاص بالوزارة يسمى حساب الضريبة؛ دون علم كل من الإدارة العامة للمشاريع والإدارة المنفذة أحياناً بقيمة المتبقي أو آلية التصرف به، وعدم تحويله إلى وزارة المالية حتى انتهاء فترة التدقيق في نهاية العام 2008، والبالغ رصيده (48739.44 شيقل) و(39904.37 دولار).

4- قطاع البنية التحتية:

بلغ عدد التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية خلال الربع الأول من العام 2009 (3) تقارير رقابية؛ أي بنسبة (15%) من إجمالي التقارير، منها (2) تقرير مالي بنسبة (67%)، و(1) تقرير شامل بنسبة (33%).

أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية التي تم سجلت على قطاع البنية التحتية خلال عملية الرقابة:

- المخالفات المالية الجوهرية:

1. مخالفة بعض أحكام النظام المالي الفلسطيني فيما يتعلق بتجاوز مخصصات الصرف المعتمدة في الموازنة وهي (سلطة الأراضي).
2. اعتداءات على الأراضي الحكومية، وعدم كفاية المتابعة، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين.
3. ضعف متابعة جباية الإيجارات المستحقة عن الأراضي الحكومية المؤجرة التي بلغت 548774 دولار.

5- قطاع الحكم المحلي

بلغ عدد التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي (5) تقارير رقابية؛ أي بنسبة (25%) من إجمالي التقارير، منها (4) تقارير شاملة بنسبة (80%)، و(1) تقرير إداري بنسبة (20%).

أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية التي سجلت على قطاع الحكم المحلي خلال عملية الرقابة:

- المخالفات المالية الجوهرية:

1. تم الصرف على بعض البنود بما يتجاوز مخصصاتها الواردة في الموازنة (بلدية بيت لحم).
2. لا يتم إعداد التسويات البنكية حسب الأصول المتعارف عليها بصورة منتظمة (شهرية)، حيث يتم الاكتفاء بعمل مطابقات فقط (بلدية بيت جالا).
3. يتم صرف بدل إجازات سنوية لبعض الموظفين بناء على طلب خطي من الموظف، وبدون مصادقة وزارة الحكم المحلي، وبدون وجود مخصص في الموازنة (بلدية بيت جالا).
4. يتم تنفيذ الصرف لبعض عمليات الشراء والأعمال بدون عروض أسعار، وبدون شهادة خصم مصدر، وبدون حسم نسبة (16%) من قيمة الفواتير وتوريدها إلى ضريبة الدخل، خلافاً للأنظمة المعمول بها في وزارة المالية (بلدية بيت جالا، ومجلس محلي الرام، وسلطة المياه والمجاري).
5. هناك ضعف في مهنية تقدير بنود الإيرادات والمصروفات في الموازنة، وخاصة لدى مصاريف قطع الغيار، ومصاريف نهاية الخدمة، وإيرادات رسوم اشتراكات جديدة، حيث إن هناك انحرافاً في نسب التنفيذ في الموازنة العادية (سلطة المياه والمجاري/بيت لحم).
6. لا يوجد تأمين على النقد الموجود في الخزنة لدى شركات التأمين المعنية، ولا يتم إصدار بوليصة تأمين على المبالغ المنقولة يومياً من الصندوق إلى البنوك المعنية وبالعكس (سلطة المياه والمجاري/بيت لحم، ومجلس محلي الرام).

• المخالفات الإدارية الجوهرية:

1. لا يتم استخدام السجلات اللازمة لتسجيل عمليات الإدخال والإخراج والأرصدة وضبطها، خلافاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها (بلدية بيت جالا).
2. لا يوجد فصل في الصلاحيات والمهام، حيث يقوم موظف واحد بأكثر من عملية (بلدية بيت جالا).
3. لا يوجد هيكل تنظيمي معتمد ومتوافق مع أهداف المؤسسة يوضح خطوط المسؤولية، والمهام، والصلاحيات المنوطة بكل مسمى وظيفي (سلطة المياه والمجاري/بيت لحم).
4. لا يتم خصم التأخير الصباحي، والانصراف المبكر، وأذون المغادرة من الإجازات (مجلس محلي الرام).

6- قطاع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية

تم إصدار تقرير رقابي مالي واحد في هذا القطاع؛ أي ما نسبته (5%) من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.

وقد سجلت أهم المخالفات المالية التالية:

1. بعض عمليات الشراء تتم بدون فواتير ضريبية.
2. لا يتم ختم الشيكات بعبارة (يصرف للمستفيد الأول).

7- الشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور

بلغ عدد الشكاوى التي تمت متابعتها من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية (78) شكوى خلال الربع الأول من العام 2009، والملحق رقم (3/4) يوضح ذلك.

أهم الملاحظات التي سجلها الديوان من خلال متابعة هذه الشكاوى:

1. عدم وجود نظام قانوني معتمد يحكم التراخيص الممنوحة لمحطات الوقود.
2. إنهاء خدمات الموظفين من قبل ديوان الموظفين العام، دون قرار بذلك من الوزارة الحكومية المختصة، وفقاً لقانون الخدمة المدنية.
3. امتناع وزارة المالية عن صرف مستحقات مالية في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية؛ رغم أنها مستحقة قبل إنهاء خدماتهم على خلفية الشرعية.
4. عدم وجود نظام يحكم ويعالج بدل التنقل الثابت لموظفي الخدمة المدنية في ديوان الموظفين العام.
5. عدم إقرار نظام يعالج آليات تخصيص السيارات والمرافقين العسكريين المتقاعدين.
6. مخالفة ديوان قاضي القضاة لقواعد النزاهة والشفافية في التعيينات القضائية في المسابقة الأخيرة المتعلقة بتعيين قضاة شرعيين.
7. عدم استجابة وزارة التربية والتعليم لطلبات موظفيها ممن يشغلون فئات وظيفية خدمية بالنقل للفئة الوظيفية الثانية عند حصولهم على الدرجة الجامعية الأولى.

8. مخالفة وزارة المالية لقانون الخدمة المدنية بعدم صرفها للعلاوة الإدارية الإشرافية دون وجود العدد المطلوب من الموظفين المشرف عليهم دون سند قانوني.
9. مخالفة وزارة الصحة وديوان الموظفين العام لقانون الخدمة المدنية بخصوص العلاوات الممنوحة للأطباء.
10. عدم وضوح الأسس المتبعة في صرف علاوة القدس للموظفين العاملين في العاصمة.
11. عدم وضوح الأسس والمعايير السليمة في تسكين موظفي الفئات العليا.
12. تباطؤ وزارة الداخلية في تطبيق قانون الجمعيات المخالفة لأحكام القانون.
13. استعمال شركة الاتصالات الفلسطينية للأموال الحكومية دون وجود سند قانوني.

الفصل الثالث

أنشطة الديوان

1- الخطة السنوية للعام 2009 في ربعها الأول بين المخطط والمنفذ

في إطار الأهداف الإستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية؛ وبما ينسجم مع خطة الإصلاح والتنمية ومعايير المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ومعايير المراجعة الحكومية، ومبادئ العمل الإداري وأدبياته، حرص الديوان في خطته السنوية على الاستمرار في تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية للديوان، وتقديم خدمة رقابية ذات جودة عالية بكفاءة وفاعلية واقتصاد، إضافة إلى تعزيز التعاون مع الوحدات الرقابية والأجهزة العربية والعالمية والمنظمات ذات العلاقة بما يضمن الوصول إلى تحقيق رؤية الديوان بالرقى بالشعب الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات، عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء وفق أفضل الممارسات الدولية.

وقد عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية على وضع خطط عمل سنوية تفصيلية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، وحتى يتم ضمان تنفيذ الخطة بشكل فعال وصحيح، كان لا بد من إجراء تقييم مستمر لأعمال الديوان وأنشطته المحددة في خطته السنوية، وذلك للوقوف على ما تم إنجازه منها، والمعوقات والمشاكل التي حالت دون تنفيذ بعضها ووضع آليات وبرامج للتغلب عليها.

أولاً: البناء المؤسسي والتنمية المهنية:

م	البند	نسبة التنفيذ (جيد)	نسبة التنفيذ (متوسط)	نسبة التنفيذ (ضعيف)
1	إنشاء مكتبة متطورة للديوان			✓ 10%
2	ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالديوان	✓		
3	حماية ممتلكات الديوان من الضياع وسوء الاستخدام	✓		
4	بناء قاعدة معلومات موثقة عن الجهات الخاضعة لرقابة الديوان	✓		
5	إجراء تقييم وتطوير مستمرين وشاملين لشبكات الحاسوب والأنظمة المحوسبة	✓		
6	مواكبة التطورات التقنية بمجال تكنولوجيا المعلومات		✓	
7	ربط الديوان إلكترونياً مع المؤسسات الخاضعة لرقابته			✓
8	تحديث الموقع الإلكتروني للديوان وتطويره	✓ 100%		
9	حوسبة العمل في الديوان	✓ 75%		
11	البناء المؤسسي للديوان			✓ 10%
12	الاستخدام الأمثل للموارد المالية	✓ 100%		
14	إعداد مشروع الموازنة للعام 2009	✓		
15	تطوير الأرشيف الورقي للديوان	✓ 85%		
16	توفير البحوث والدراسات اللازمة لتطوير عمل الديوان	✓ 90%		

17	تمكين الموظفين من الحصول على التدريب اللازم للقيام بالمهام الملقاة على عاتقهم		✓ %40
18	ضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية والاقتصاد في عمل الديوان		✓ %20
19	ضمان وجود تقارير عادلة وموضوعية عن سير العمل في الديوان	✓ %100	
20	المشاركة في البحوث والدراسات العلمية ذات العلاقة	✓ %100	
21	توفير العدد الكافي من الموظفين		✓ %25

ثانياً: الأعمال والأنشطة الرقابية

م	البند	نسبة التنفيذ (جيد)	نسبة التنفيذ (متوسط)	نسبة التنفيذ (ضعيف)
1	الرقابة على المشاريع المنفذة وتحت التنفيذ			✓ %35
2	الرقابة على المستودعات واللوازم والأموال			✓ %20
7	الرقابة والتدقيق على شؤون الموظفين			✓ %20
8	تقييم أداء مؤسسة من كل إدارة عامة رقابية			✓ %15
9	مراجعة التقارير الرقابية قانونياً	✓ %80		

ثالثاً: شكاوى الجمهور وتظلماته والتحقيقات الصحفية:

م	البند	نسبة التنفيذ (جيد)	نسبة التنفيذ (متوسط)	نسبة التنفيذ (ضعيف)
1	متابعة الشكاوى	✓ %90		
2	التحقق من أن النظم القانونية والتدابير الإدارية في فلسطين معززة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد	✓ %90		
3	متابعة تعديل قانون الديوان ليتمشى مع المعايير الدولية			✓

رابعاً: اللقاءات والمشاركات الرسمية

م	البند	نسبة التنفيذ (جيد)	نسبة التنفيذ (متوسط)	نسبة التنفيذ (ضعيف)
1	زيارة ستة من أجهزة الرقابة العالمية والعربية	✓ %100		
2	المشاركة في المؤتمرات والندوات العالمية ذات الاختصاص	✓ %95		
3	نشر مفهوم الرقابة لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، وتطوير العلاقة بين الديوان والمؤسسات الخاضعة	✓ %95		
4	إنشاء العلاقات مع أجهزة الرقابة العربية والعالمية وتطويرها	✓		

2- التقرير المالي للديوان خلال الربع الأول من العام 2009

من خلال بيانات الدائرة المالية والتي أظهرت المبالغ التي تبين اعتماد الديوان في مصادره المالية على الرصيد المدور من العام 2008 والبالغ (47874.97) شيكل، حيث لم يتم تحويل أي أمر مالي من موازنة عام 2009، ويتم الصرف الآن من الرصيد المتبقي للأوامر المالية لعام 2008 على اعتبارها كأمر مالي للعام 2009، بالإضافة إلى مبلغ (2100) شيكل مقبوضان بدل سلف، وبلغت النفقات الفعلية خلال الربع الأول (20686.2) شيكل، بينما بلغت النفقات المستحقة (19279.28) شيكل والملحق رقم (4/4) يوضح ذلك.

الموازنة المعتمدة للديوان للعام 2009

استناداً إلى المادة (23) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 والتي تنص على "إعداد مشروع موازنة سنوية خاصة بالديوان ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها ضمن الموازنة العامة السنوية للسلطة الوطنية الفلسطينية"، فقد تم إعداد مشروع الموازنة المالية لسنة 2009 بقيمة إجمالية بلغت (13,823,000) شيكل، تم من خلال مشروع الموازنة مراعاة التطورات المستجدة في عمل الديوان من حيث الزيادة في عدد الكادر البشري وتوفير المستلزمات المادية والمقومات الأساسية لهم بما يكفل قيام الديوان بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه بفاعلية وبأعلى مستوى ممكن.

مقارنة ما بين المخطط والمعتمد في موازنة 2009

- تم إعداد مشروع الموازنة المالية لعام 2009 بقيمة إجمالية بلغت (21538791) شيكل توزعت على النفقات الجارية بمبلغ (19686466) شيكل والنفقات الرأسمالية بمبلغ (1852325) شيكل.
- عند مقارنة الموازنة المالية المعتمدة لعام 2009 بالموازنة المعتمدة لعام 2008، نلاحظ أن هناك إجمالي زيادة بنسبة 95%.
- بلغت القيمة الإجمالية للموازنة المالية المعتمدة لعام 2009 (13823000) شيكل، وهذا يعني أن نسبة ما تم اعتماده من مشروع الموازنة هو 64%، كما يظهر في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) يوضح مقارنة ما بين إجمالي مشروع الموازنة والموازنة المالية المعتمدة للعام 2009

البيان	مشروع الموازنة للعام 2009	الموازنة المعتمدة للعام 2009	نسبة الاعتماد
إجمالي الموازنة	21,538,791	13,823,000	64%

- فيما يتعلق بإجمالي النفقات الجارية فإن نسبة ما تم اعتماده هو 68% موزعة كالتالي: الرواتب والأجور بنسبة 72%، النفقات التشغيلية 37%، النفقات التحويلية (الضمان الاجتماعي) 137%.

- فيما يتعلق بإجمالي النفقات الرأسمالية فإن نسبة ما تم اعتماده هو 27% فقط موزعة كالتالي: مركبات وآليات ثقيلة 56%، الأجهزة والمعدات 6%، الأثاث 36%، اللوازم 0%، والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2) كشف مقارنة إجمالي النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية

بين مشروع الموازنة والموازنة المالية المعتمدة للعام 2009

البيان	مشروع الموازنة للعام 2009	الموازنة المعتمدة للعام 2009	نسبة التنفيذ
النفقات الجارية	19,686,466	13,323,000	68%
الرواتب والأجور	15,572,572	11,170,000	72%
النفقات التشغيلية	3,493,894	1,301,000	37%
النفقات التحويلية	620,000	852,000	137%
النفقات الرأسمالية	1,852,325	500,000	27%
الأجهزة والمعدات والآلات	878,325	50,000	6%
مركبات وآليات ثقيلة	714,000	400,000	56%
الأثاث	140,000	50,000	36%
اللوازم	120,000	0	0%

3- معوقات عمل الديوان

واجه الديوان العديد من المعوقات الإدارية والمالية والفنية التي حدت من قدرته على القيام بالواجبات والمهام المنوط به بكفاءة وفعالية واقتصاد، ولعل من أهمها عدم الاستقلال المالي والإداري للديوان وخضوعه لقانون الخدمة المدنية وارتباط موارده المالية مع وزارة المالية خلافاً لمبادئ ومعايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الأنتوساي، حيث إن التطور النوعي للديوان لا يمكن أن يحدث إلا بالاستقلال المالي والإداري وبنص واضح في القانون.

ومن المعوقات الهامة الأخرى التي تعرقل عمل الديوان ما يلي:

- عدم القدرة على تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتدريب المهني والفني بسبب قلة الموارد المالية.
- عرقلة عملية تسكين الفئة العليا على الهيكل التنظيمي للديوان من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- عدم تقديم الحساب الختامي لديوان الرقابة من قبل وزارة المالية حسب نص المادة (33-34) لدراسته ورفع ملاحظاته بشأنه إلى المجلس التشريعي.
- عدم التزام معظم الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالالتزامات التي نصت عليها المادة (32-39) من قانون ديوان الرقابة وأهمها:

1. الإبلاغ عن المخالفات المالية في الصرف.
2. موافاة الديوان بالبيانات والمعلومات في حالة وجود اختلاس.
3. موافاة الديوان بصورة عن العقود والاتفاقيات المبرمة.
4. تزويد الديوان بجميع القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات التي تصدرها هذه الجهات.
5. تزويد الديوان بتقارير وحدات الرقابة الداخلية.

ومن الجدير ذكره أن أكثر المؤسسات التزاماً بمتطلبات قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية هي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، صندوق الإستثمار الفلسطيني، ووزارة النقل والمواصلات، ووزارة الخارجية، ومجلس الوزراء بما يتعلق بقرارات المجلس.



معالي السيد ياسر عبدربه أمين سر اللجنة التنفيذية
و المشرف العام على الإعلام الرسمي



مععادة السفير أحمد الحباسي السفير التونسي لدى السلطة
الوطنية الفلسطينية



معالي الأستاذة نيمس العلمي وزيرة التربية و التعليم



معالي السيد محمود الهباش وزير الزراعة
و الشؤون الاجتماعية





المؤتمر الثاني للمجموعة العربية للأجهزة العليا
للرقابة المالية و المحاسبة (الأربوساي)
و المجموعة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (الأوروساي)



توقيع اتفاقية تعاون مع دائرة المحاسبات التونسية
معالي السيدة فائزة الكاظمي الأمانة العامة للمجموعة العربية للأجهزة
العليا للرقابة المالية و المحاسبة



الداخلية

(دورة بعنوان التدقيق على الحساب الختامي بالتعاون مع وفد من ديوان المحاسبة النرويجي)





مجموعات العمل أثناء الدورة التدريبية



استعراض نتائج المشاركة في
الدورات الخارجية و الداخلية



أدوات الاستثمار



تجربة ديوان المحاسبة الأردني حول التدقيق
على الحساب الختامي



التحكيم الجمركي







وفد من مؤسسة TIKa التابع إلى مجلس الوزراء التركي



مدير عام الشرطة في ديوان الرقابة المالية والإدارية





وفد من الشرطة الفلسطينية في ورشة عمل داخل الديوان



سعادة السفير أحمد الحياصي سفير جمهورية تونس
لدى السلطة الوطنية الفلسطينية



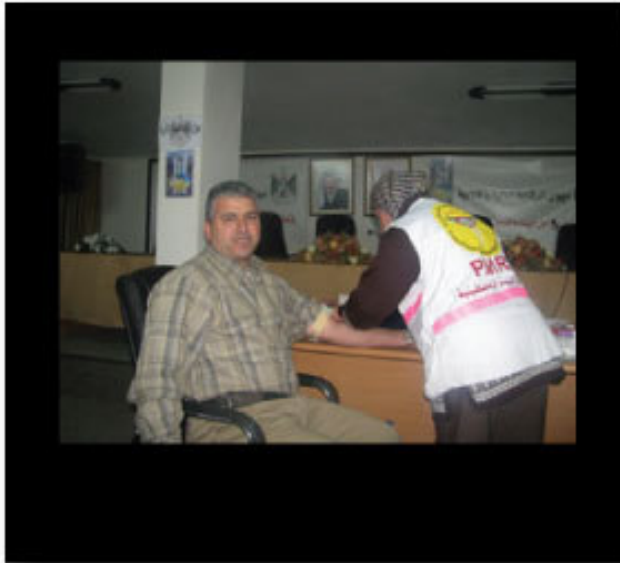
النائب نجاة أبو بكر عضو المجلس التشريعي







يوم طبي بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية
في ديوان الرقابة المالية و الإدارية



الملاحق

ملحق رقم (1/4)

العناصر الأساسية لمقومات نظام الرقابة الداخلي والعلامة المعيارية لكل عنصر ونتيجة التقييم له

التقييم	العلامة	الهيكل التنظيمي
1	1	1. معتمد من الجهات ذات الاختصاص
2	2	2. تحديد واضح للواجبات
1	1	3. عدم تعارض وتداخل المسؤوليات الوظيفية المتشابهة
1	1	4. تسلسل سليم للاختصاصات
		نظام محاسبي متكامل
1	1	1. مجموعة متكاملة من الدفاتر والمستندات.
1	1	2. وجود دليل حسابات.
1	1	3. دورة مستنديه محكمة.
1	1	4. التقارير المالية.
1	1	5. اعتماد الأصول العلمية في إعداد الموازنات.
0	1	6. وجود كفالات عدلية للعهد المالية.
0.5	1	7. إجراء جرد دوري ومفاجئ.
		تطوير الموارد البشرية
2.5	2.5	1. خضوع الكادر لدورات داخلية وخارجية
2.5	2.5	2. التدريب أثناء مباشرة العمل
		تقييم الأداء الفعلي
2	2	1. وجود أهداف واضحة وموثقة وقابلة للقياس.
1	1	2. وجود برامج وسياسات موثقة لتحقيق الأهداف.
1	1	3. وضع مؤشرات لتقييم الأداء لجميع المستويات.
0.5	1	4. تقييم فعلي للأداء في ضوء المؤشرات.
		الفصل في الواجبات
4.5	5	التأكد من عدم قيام موظف واحد بعمليتين مما يلي: (الترخيص بالعملية- التسجيل- التنفيذ)
		وحدة الرقابة الداخلية
1	1	1. ارتباط بالمستويات العليا
1	1	2. وصف وظيفي دقيق
1	1	3. تناسب حجم الوحدة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم
1	2	4. وجود تدريب ودورات
1	1	5. إعداد التقارير ومدى الالتزام بها
0.5	1	6. إعداد خطة سنوية تنظم العمل
0.5	1	7. مدى تغطية نشاطات المؤسسة
1	1	8. أدلة إجراءات رقابية
1	1	9. مراجع في الرقابة

ملحق رقم (2/4)

العطاءات التي شارك بها الديوان بصفة مراقب خلال الربع الأول من العام 2009

دائرة العطاءات المركزية-مديرية اللوازم العامة/وزارة المالية		
الرقم	اسم العطاء	رقم العطاء
1	صيانة المصاعد لصالح وزارة الصحة.	2008/5
2	نظافة المستشفيات/مستشفى قلقلية.	2008/24
3	توريد وتركيب مقاسم هاتف/مركزي	2008/42
4	توريد أجهزة مطبخ/لصالح وزارة الصحة.	2008/85
5	توريد أجهزة خاصة/لصالح هيئة الإذاعة والتلفزيون.	2008/102
6	حواسيب وملحقاتها/مركزي.	2008/104
7	توريد جهاز ضبط الجودة/لصالح وزارة الصحة.	2008/110
8	توريد لوازم كهربائية/لصالح وزارة الزراعة.	2008/112
9	وريد وتركيب وتشغيل شبكة ري كردلة/لصالح وزارة الزراعة.	2008/113
10	توريد مكيفات ونظام الإطفاء الأوتوماتيكي	2008/114
11	توريد أثاث مدرسي لصالح وزارة التربية والتعليم العالي بإشراف البنك الإسلامي.	2008/115
12	توريد أجهزة وأدوات مخبرية لمديرية التربية	2008/116
13	توريد أقراص DVD وأشرطة تسجيل صوتية فارغة	2008/117
14	توريد جهاز قارئ DVD	2008/118 شراء مباشر
15	توريد أجهزة وأدوات مخبرية لصالح وزارة التربية والتعليم العالي بإشراف البنك الإسلامي/جهة التمويل المملكة العربية السعودية.	2008/119
16	توريد مقاسم هاتف.	2008/121
17	توريد وتركيب مكيفات	2008/122
18	توريد موكيت وبرادي	2008/123
19	توريد مطبوعات	2008/124
20	توريد أجهزة الكترونية	2008/125
21	توريد أثاث/مركزي.	2008/126
22	توريد أثاث معدني/مركزي	2008/126
23	توريد قرطاسية ولوازم مدرسية.	2008/127
24	توريد وتركيب أجهزة ومستلزمات شبكة حاسوب	2008/129
25	أجهزة هندسية لأعمال المساحة/لصالح سلطة الأراضي.	2008/130
26	توريد جهاز Orthopedic Air Drill	2008/137

2008/138	توريد وتجهيز مختبرات حاسوب لصالح وزارة التربية والتعليم العالي بإشراف البنك الإسلامي/جهة التمويل المملكة العربية السعودية.	27
2008/139	توريد تجهيزات لبناء بريد الكتروني تربوي لصالح وزارة التربية والتعليم العالي بإشراف البنك الإسلامي.	28
2008/140	توريد أجهزة العرض المرئي LCD لصالح وزارة التربية والتعليم العالي بإشراف البنك الإسلامي.	29
2008/141	توريد شعير لدعم الثروة الحيوانية/لصالح وزارة الزراعة.	30
استدراج 2008/142	توريد مستلزمات لتأهيل بركسات ومواد لبناء سقايف.	31
2008/143	توريد مواد تنظيف/لصالح وزارة التربية والتعليم العالي.	32
2008/144	توريد قرطاسية لمراكز محو الأمية والتعليم الموازي.	33
2008/145	وريد مركبات حكومية/مركزي.	34
2008/146	توريد مواد إعاشة لكلية فلسطين التقنية للبنات-رام الله.	35
استدراج 2008/147	توريد وتركيب وتشغيل مولدات كهربائية.	36
2008/148	توريد أجهزة محمول hand held/لصالح جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	37
2008/149	توريد ألواح بلاستيك	38
2008/150	توريد وتجهيز مختبرات العلوم لمدارس الضفة الغربية/وزارة التربية والتعليم العالي.	39
2008/151	توريد مطبوعات امتحانات التوجيهي	40
2008/152	توريد قرطاسية امتحانات التربية	41
استدراج 2009/1	شراء وتوريد أشرطة وكاسيت	42
2009/2	شراء لوحات مركبات معدنية	43
2009/3	طباعة كتب مدرسية وتوريدها لمستودعات ومديريات وزارة التربية والتعليم العالي.	44
2009/4	لوازم وتجهيزات/الأمن الوقائي.	45
2009/5	نظافة هيئة الإذاعة والتلفزيون.	46
2009/9	توريد قطعة غيار لمستشفى الشهيد د.خليل سليمان/وزارة الصحة.	47
2009/10	تنفيذ احتياجات الإرسال الإذاعي.	48
2009/11	توريد جهاز Audio Mixer/هيئة الإذاعة والتلفزيون.	49
2009/12	تغيير الزيوت المعدنية والفلاتر/هيئة الإمداد والتجهيز.	50
2009/13	توريد أجهزة سمعية لمدرسة الحنان للصم التابعة لجمعية جنين.	51
2009/14	قل وتوزيع البريد ما بين رام الله ومديريات الداخلية/وزارة الداخلية.	52
2009/15	طباعة وتوريد كتب مدرسية (غزة) لصالح وزارة التربية والتعليم العالي/طرح لأول مرة.	53
2009/16	صيانة مساعد المستشفيات الحكومية لصالح وزارة الصحة.	54

2009/17	شراء وتوريد وتركيب رفوف الأحمال الثقيلة إلى مستودعات وزارة الصحة/نابلس.	55
2009/18	توريد عبوات حليب لطلبة مدارس في الضفة الغربية.	56
2009/19	قسائم الرواتب لصالح مديرية الرواتب العامة في وزارة المالية.	57
2009/20	توريد جهاز Automatic film processor لصالح وزارة الصحة.	58
2009/21	توريد مبيدات لمكافحة الحشرات والقوارض للعام 2009م خاصة بصحة البيئة لصالح وزارة الصحة.	59
2009/22	شراء وتوريد وتركيب بويلر خاص بمستشفى جنين لصالح وزارة الصحة.	60
2009/24	شراء وتوريد وتركيب وتشغيل ضاغط هواء طبي خاص بمستشفى الشهيد ياسر عرفات التابع لوزارة الصحة .	61
2009/25	شراء وتوريد قطع غيار للجهاز EchoDopplerHip مستشفى رام الله/لصالح وزارة الصحة.	62
2009/26	توريد اسطوانات الأكسجين المنزلي للمستودعات المركزية/لصالح وزارة الصحة.	63
2009/27	توريد مواد تنظيف للمديريات والدوائر والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة.	64
2009/28	توريد وتركيب وتشغيل أجهزة مطبخ خاصة-مستشفى جنين/لصالح وزارة الصحة.	65
2009/30	توريد وتركيب كرفانات إلى مستودعات وزارة الصحة.	66
دائرة العطاءات المركزية/وزارة الأشغال العامة والإسكان		
2008/10/126:1	تقديم خدمات هندسية (دراسات وتصاميم وإعداد وثائق عطاء) لمشروع إنشاء مراكز ثقافية متعددة الأغراض لوزارة الثقافة.	1
2008/11/145:1	إعادة إنشاء طريق الزاوية-جنين.	2
2008/11/148:1	إصلاح منازل في محافظة طولكرم.	3
2008/12/149:1	مبنى الشهيد ياسر عرفات (مبنى مجمع الطلبة) في جامعة القدس.	4
2008/12/150:1	صيانة مبنى الأمن الوقائي في بيتونيا-المرحلة الخامسة.	5
2008/12/155:1	مجمع الوزارات-المرحلة الثانية/أعمال المباني-الجزء الأول.	6
2008/12/160:1	الأعمال الخارجية(1) ومحطة الكهرباء في معسكر تدريب النويمة/ أريحا.	7
2009/01/6:1	إعادة إنشاء طريق واد القف- المرحلة الثانية.	8
2009/01/8:1	إعادة تأهيل طريق بيت عنون/محافظة الخليل.	9
2009/01/9:1	إعادة إنشاء وصيانة طريق دير نظام/محافظة رام الله.	10
2009/01/10:1	إعادة إنشاء طريق النبي صالح- كفرعين- قراوة بني زيد.	11
2009/01/11:1	إعادة إنشاء طريق الكفريات- المرحلة الأولى/محافظة قلقيلية.	12
2009/02/17:1	مشروع تقديم خدمات هندسية (إشراف) على مشروع إعادة إنشاء طريق النبي صالح-كفر عين- قراوة بني زيد.	13
2009/02/18:1	تقديم خدمات هندسية(إشراف) على مشروع إعادة إنشاء طريق الكفريات - المرحلة	14

	الأولى/محافظة قلقيلية.	
2009/02/19:1	تأهيل طرق جمعيات الإسكان - جمعية الدوحة /جفنا- رام الله.	15
2009/03/22:1	مشروع تقديم خدمات هندسية (إشراف) على مشروع إنشاء معسكر التدريب في النويعة.	16
2008/08/97:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة أبو شخيدم الثانوية للبنات.	17
2008/08/98:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة مسلمية الأساسية للبنات.	18
2008/09/118:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة فقوة الأساسية المختلطة.	19
2008/11/141:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة زواتا المختلطة.	20
2008/12/153:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة الرام الثانوية للبنات.	21
2008/12/154:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة أساسية مختلطة ومركز تدريب معلمين.	22
2008/12/157:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة المخفية الثانوية للبنين.	23
2008/12/158:8	بناء وتوسعة وتأهيل مدرسة بيت أولا الأساسية للذكور.	24
2008/12/159:8	بناء وإنشاء وتأهيل مدرسة شهداء يطا الأساسية للبنات.	25
2009/01/2:8	تقديم خدمات هندسية-تصميم مدرسة بت سوريك الأساسية للبنات، بيرزيت الأساسية، الدوارة الثانوية للبنين.	26
2009/01/3:8	تقديم خدمات هندسية- تصميم مدرسة عوريف الثانوية للبنات، ومدرسة الحرش- فطائر الثانوية للبنات.	27
2009/01/4:8	إنشاء وإنجاز وصيانة مدرسة أم سلمونه الأساسية المختلطة.	28
2008/10/136:29	إنشاء خزان مياه أرضي بسعة 500م ³ لبلدة عطارة/محافظة رام الله.	29
2008/10/135:29	تنفيذ شبكة مياه داخلية جديدة لقرية اللين الغربي/محافظة رام الله.	30
2008/11/139:29	إنشاء خزان مياه أرضي بسعة 1000م ³ وخط مياه ناقل لبلدة بني زيد/محافظة رام الله.	31
2009/02/15:29	تنفيذ محطة مياه بئر بيت فجار/محافظة بيت لحم.	32
2008/12/156:1	تقديم خدمات هندسية (إشراف) على مشروع مجمع الوزارات/المرحلة الثانية/أعمال المباني - الجزء الأول في حي الماصيون/مدينة رام الله.	33
2009/03/31:1	إعادة إنشاء عبارة المالح-محافظة طوباس.	34
2009/02/16:8	تقديم خدمات استشارية تصميم وإعداد وثائق مدارس (بعيد الأساسية للبنين , كفر قدوم الأساسية المختلطة ,دير سامت الثانوية للبنين).	35
2009/01/12:1	إصلاح منزل في محافظة نابلس.	36
2008/07/77:1	إصلاح منزل في نابلس.	37
2008/11/143:1	صيانة طرق في محافظة بيت لحم.	38
2008/12/152:1	مشروع تشطيب مبنى سجن نابلس الجديد.	39

2009/02/140:29	دراسة فعالية أنظمة محطات التنقية في الضفة الغربية.	40
عطاءات لجنة عطاءات الدائرة - وزارة التربية والتعليم العالي		
2008/295 جهة التمويل: " النرويجي II "	أعمال صيانة في مدرسة بنات عراية الأساسية/مديرية قباطية.	1
2008/296 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء وحدة صحية في مدرسة المعارف الأساسية/مديرية الخليل.	2
2008/297 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء تشطيب وحدة صحية في مدرسة يبرود المختلطة/مديرية رام الله.	3
2008/299 جهة التمويل: " النرويجي II "	أعمال تشطيب في مدرسة خوله بنت الازور الأساسية/مديرية جنوب الخليل.	4
2008/300 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء وحدة صحية في مدرسة بنات صره الثانوية/مديرية نابلس.	5
2008/301 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء وحدة صحية في مدرسة السلام الثانوية للبنين.	6
2008/302 جهة التمويل: " النرويجي II "	إنشاء أسوار وتعبد ساحات لمدرسة تعنك للبنين.	7
2008/303 جهة التمويل: " النرويجي II "	إضافة غرف صفية في مدرسة ذكور حبله الأساسية/مديرية قلقيلية.	8
2008/306 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء وحدة صحية في مدرسة الدبر المختلطة/مديرية الخليل.	9
2008/308 جهة التمويل: " النرويجي II "	تأهيل مدرسة سلفيت الثانوية/مديرية سلفيت.	10
2008/309 جهة التمويل: " النرويجي II "	بناء وحدة صحية في مدرسة بنات الساوية الثانوية/مديرية حوارة.	11
2008/310 جهة التمويل: " النرويجي II "	أعمال صيانة في مخزن الكتب/مديرية جنوب نابلس.	12
2008/311 جهة التمويل: " النرويجي II "	أعمال صيانة في مدرسة بيت عور الفوقا الثانوية المختلطة/مديرية رام الله.	13
2009/ج/1 جهة التمويل: وزارة المالية + التبرعات المدرسية.	أعمال بناء وحدة صحية ومطبخ في مديرية تربية جنين.	14
2008/298 جهة التمويل: " النرويجي II "	أعمال صيانة في مدرسة ذكور السواحة الثانوية/مديرية ضواحي القدس.	15

2008/305	بناء وحدة صحية في مدرسة عبد الرحيم محمود/مديرية طولكرم.	16
جهة التمويل: "النرويجي II"		
م.ج.ن/3/أ/ص/2009	أعمال صيانة في عدد من مدارس مديرية تربية جنوب الخليل.	17
جهة التمويل: التبرعات المدرسية		
2008/304	أعمال صيانة في مدرسة النزلة الشرقية الثانوية/مديرية طولكرم.	18
جهة التمويل: "النرويجي II"		
2008/22	أعمال تعبيد ساحات وعزل السطح في مدرسة الحديقة- مديرية تربية قلقيلية/محافظة قلقيلية.	19
جهة التمويل: تسجيل كفالة.		
عطاءات لجنة عطاءات الدائرة- وزارة الصحة/وحدة التوريدات- نابلس		
2008/137	ترميم عيادة قلقيلية الغربية- عيادة الطوارئ.	1
2009/5	الأعمال اللازمة لت تركيب أجهزة المطبخ و غرفة الغسيل في مستشفى قلقيلية.	2
2009/7	أعمال في مركز صحي عنبتا.	3
2009/8	ترميم عيادة البيرة.	4
2008/14	ترميم عيادة خaras/الخليل.	5
2009/1	توريد وتركيب رفوف الأحمال الثقيلة إلى مستودعات وزارة الصحة- نابلس.	6
2009/22	أعمال تشطيب التسوية والمختبر- دار الولادة الأمانة/الظاهرية	7
عطاءات لجنة عطاءات الدائرة- وزارة الزراعة		
2009/1	تنفيذ أنشطة استصلاح في قرية عجة.	1
2009/2	شق وتأهيل طرق زراعية.	2
لجنة فتح العطاءات/وزارة السياحة والآثار		
2009/1	إنتاج وتصميم وطباعة كتاب مصور عن فلسطين.	1
لجنة عطاءات خاصة/وزارة الصحة رام الله		
2009/16	توريد مجموعة من أنواع الغازات.	1
2009/21	مناقصة خاصة بمحاصيل ديلزة.	2
2009/29	توريد مستهلكات مخبرية خاصة بمختبر الصحة العامة.	3
عطاءات البلديات/لجان العطاءات		
بلدية البيرة		
2009/1	توريد أدوات كهربائية للإنارة.	1
2009/2	توريد أشتال زراعية.	2
2009/3	توريد مواسير وقطع أدوات صحية	3

2009/4	توريد عدة حدادة ومواد متفرقة.	4
2009/5	توريد مواد قرطاسية وأحبار طابعات.	5
2009/6	توريد بوية ومواد طراشة.	6
2009/7	توريد مواد تنظيف ومواد أخرى.	7
2009/8	توريد أعطية مناهل مع حلق سكب.	8
2009/9	توريد زيوت وشحمة للسيارات والمعدات.	9
2009/10	توريد مبيد أعشاب وقوارض وأدوات زراعية.	10
-----	لتنفيذ أعمال تمديد خطوط صرف صحي.	11
-----	نظام الأرشيف وتدفق المعلومات.	12
2009/12	تمديد عطاء تنفيذ أعمال تأنيث مختبر الفيزياء.	13
2009/13	بناء جدران إستنادية في أكثر من موقع في بلدية البيرة	14
-----	تجهيز سقف كرميد وأعمال ألمنيوم لمكتبة بلدية البيرة.	15
بلدية أريحا		
----	تأجير محلات في استراحة بلدية أريحا.	1
بلدية رام الله		
ب ر م 6-2009	توريد مدحلة ومقص إسفلت.	1
ب ر م 7-2009	تنفيذ شوارع وأدراج في مدينة رام الله.	2
ب ر م 8-2009	توريد زيوت لآليات البلدية.	3
ب ر م 9-2009	تقديم خدمات هندسية لمشروع إنشاء نفق للمشاة في مركز المدينة.	4
ب ر م 10-2009	تقديم خدمات هندسية للإشراف على تنفيذ أشغال تأهيل المسرح البلدي	5
ب ر م 12-2009	تقديم مخططات مساحة لتسجيل قطعة الأرض الواقعة في البلدة القديمة والمعروفة باسم الخان حي 31/رام الله.	6
ب ر م 13-2009	تقديم خدمات هندسية لمشروع تطوير المنطقة الصناعية.	7
-----	التعاقد مع مدقق حسابات قانوني خارجي أو مكتب تدقيق حسابات قانوني.	8
2009/16	توريد جرافة صغيرة.	9
2009/17	توريد أعمدة إنارة ومستلزمات كهربائية.	10
2009/18	تأهيل شارع بطن الهواء (دار إبراهيم) عين مصباح.	11
-----	توريد بلايز وطواقي وميداليات ومطرات ماء لمارثون الأطفال 2009.	12
بلدية بيتونيا		
-----	تشطيب أربع غرف صفية لمدرسة بيتونيا الثانوية.	1
-----	بناء جدار صخري.	2

ملحق رقم (3/4)

الشكاوى التي تابعها الديوان خلال الربع الأول من العام 2009

الرقم	اسم المشتكى	المشتكى عليه	الموضوع	المتابعات
1/01	عزت دار الشيخ	ديوان قاضي القضاة	تظلم من تعيينات القضاة الشرعيين	تمت المتابعة لدى ديوان قاضي القضاة، تبين بأن المشتكى حصل على الترتيب الحادي عشر في الامتحان الاستكمالي الثاني، وتم تدقيق ملف التعيينات من قبل فريق ديوان الرقابة. حفظ شكوى المشتكى لعدم صحة ما جاء فيها، وأبقيت التعيينات قيد المتابعة.
1/02	نقيب الصيادلة	وزارة الصحة	إغلاق صيدلية (لوضاح قناديلو)	بعد دراسة الشكوى والاطلاع على القرار القضائي الصادر عن محكمة العدل العليا والقاضي بإغلاق الصيدلية محل الشكوى، تم توجيه خطاب لمعالي وزير الصحة بضرورة الإذعان للقرار القضائي المذكور. لم يتلق الديوان حتى تاريخه ردا من وزارة الصحة.
1/03	فواز حماد	شركة تأمين	وقوع المشتكى بالغين لتوقيعه على مخالصة لصالح الشركة	بعد الاطلاع على ملف الشكوى وتوقيع المشتكى على مخالصة قانونية تبرئ ذمة الشركة المشتكى عليها، أفهم المشتكى بضرورة محاكمة الشركة قضائيا لإثبات ادعاؤه.
1/04	يوسف أبو الحلاوة	وزارة التربية والتعليم	عدم تعيينه كمعلم بديل وتعيين من لم يجتاز الامتحان كمعلم بديل	تمت المتابعة وتبين مخالفة مديريات التربية للدور في تعيين المعلمين البلاء، ووجه خطاب لمعالي وزير التربية والتعليم بهذا الخصوص. الشكوى قيد المتابعة.
11/1	داعس أبو كشك	وزارة التربية والتعليم العالي	فوزه بالمسابقة وامتناع وزارة التربية عن تعيينه	وجه خطاب سابق لمعالي وزير التربية بمضمون الشكوى، وردت الوزارة لديوان الرقابة المالية الإدارية بكتاب يفيد عدم تعيينها للمشتكى بسبب وجود قريب مباشر له في نفس الدائرة. وجه الديوان كتاب لاحق لمعالي الوزيرة بضرورة الاستجابة لتعيين المشتكى على المركز الذي فاز به وبالتنافس لعدم وجود مانع قانوني لذلك

قيد المتابعة.				
تمت المتابعة لدى وزارة المالية ومجلس القضاء الأعلى، تبين بأن قرار ترقية المشتكي يخلو من النص الصريح على ذكر علاوة الترقية (5%)، تم توجيه خطاب لمجلس القضاء الأعلى لتعديل قرار ترقية المشتكي بذكر العلاوة القانونية في متن قرار الترقية. أما بخصوص العلاوة الإدارية فالمشتكي حاصل على مسمى رئيس قسم دون وجود ثلاثة موظفين يشرف على عملهم الوظيفي ووزارة المالية تشترط ذلك للتنفيذ.	المطالبة بصرف العلاوة الإدارية وبعلاوة الترقية	مجلس القضاء الأعلى /وزارة المالية	سارية يعيش	1/05
تمت المتابعة لدى وزارة المالية ومجلس القضاء الأعلى، فالمشتكي حاصل على مسمى رئيس قسم دون وجود ثلاثة موظفين يشرف على عملهم الوظيفي ووزارة المالية تشترط ذلك للتنفيذ. بالرجوع لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والنظام المالي وقرارات مجلس الوزراء، فلا سند قانوني لاشتراط وجود ثلاثة موظفين لصرف العلاوة الإدارية. قيد المتابعة.	المطالبة بصرف العلاوة الإدارية	وزارة المالية	رأفت عبد الرحمن غانم	1/06
تمت المتابعة لدى وزارة الداخلية تبين بأن ما يتظلم منه المشتكي تهم جزائية يمكنه اللجوء للنيابة العامة لمعالجتها. تمت متابعة الشكوى لدى إدارة الجمعيات بوزارة الداخلية وبعد الاطلاع على ملف المركز لدى إدارة الجمعيات وجه خطاب لمعالي وزير الداخلية لاتخاذ المقتضى القانوني بحق مركز الطفل بعد استقالة عضوي الهيئة الإدارية وبخصوص النقاط الأخرى في الشكوى فقد وجه المشتكي للتوجه للقضاء.	تظلم من اعتداء واقتحام مقر مركز الطفل الذي يشغل المشتكي رئيس مركز الإدارة	اللجنة الشعبية لخدمات مخيم شعفاط- وزارة الداخلية	إبراهيم البحري	1/07
تبين تنفيذ وزارة المالية لجزء من القرار القضائي فيما يتعلق بترقية	المطالبة بتنفيذ قرار محكمة	وزارة المالية	نانلة الديك	1/08

			العدل العليا	المشتكية إلى الدرجة C إلا أن وزارة المالية لم تنفذ ذلك بأثر رجعي وحسب قرار المحكمة من تاريخ استحقاق الدرجة. متابعة 2. تمت متابعة الشكوى لدى مديرية الرواتب بوزارة المالية تبين حصول المشتكي على قرار قضائي يقضي بتنفيذ درجة المشتكية الوظيفية وعلاوتها الإدارية وبأثر رجعي لأن وزارة المالية نفذت القرار القضائي بشكل منقوص. وجه خطاب لمعالي وزير المالية بمضمون الشكوى. قيد المتابعة.
1/11	محمد هدهد	التنظيم والإدارة	تظلم من فترة فاقدة بسبب ترقين قيده	حفظت شكوى المشتكي لسبق نظر ديوان الرقابة للشكوى والتوصية بحفظها في حينه.
1/13	مهند بني نمره	وزارة التربية والتعليم	طلب تحويل مسماه الوظيفي	تمت المتابعة لدى وزارة التربية تبين تقدم المشتكي لعدة مسابقات وظيفية ولم يفز بها تم مخاطبة وزارة التربية تفعيل نص المادة 13/12 من قانون الخدمة المدنية.
1/14	عماد الدين قاسم	وزارة التربية	تظلم من نتائج لجنة مسابقة وظيفية	تمت المتابعة لدى وزارة التربية والتعليم العالي وبعد الاطلاع على نتائج أعمال لجنة المقابلات تبين اتفاق أعمال اللجنة والقانون. حفظت الشكوى بنتائج المتابعة.
1/15	هناء فقهاء	وزارة التربية	تظلم من نتائج مسابقة وظيفية	تمت المتابعة لدى وزارة التربية تبين استبعاد وزارة التربية للمشتكية من التعيين رغم أنها حاصلة على شهادة البكالوريوس في العلوم وتم تعيين حامل شهادة الدبلوم دون أحقية المعين في التعيين. تم توجيه خطاب لمعالي وزير التربية وأبقيت الشكوى قيد المتابعة.
1/16	باسم ذياب	وزارة المالية	تظلم المشتكي من سوء معاملة موظفي مديرية المالية في نابلس للجمهور	تمت المتابعة لدى مكتب وكيل وزارة المالية ووجه خطاب لعطوفة وكيل وزارة المالية بهذا الخصوص، ردت وزارة المالية للديوان تطلب الإفادة وتوضيح حيثيات الشكوى.

1/17	فهيمة أبو غالي	وزارة التربية	المطالبة بدرجة وظيفية تظلم المشتكية من عدم تنفيذ وزارة التربية ووزارة المالية لاستحقاق المشتكية للدرجة الوظيفية	متابعة 1 تمت المتابعة لدى وزارة التربية ووزارة المالية تبين استحقاق المشتكية لدرجة وظيفية على سلم الرواتب 5 وقبل تطبيق قانون الخدمة المدنية في تموز 2005. من خلال المتابعة تم توجيه خطاب لوزارة المالية لفتح سلم الرواتب رقم 5 وإنصاف المشتكية. متابعة 2. تمت المتابعة المستمرة لدى وزارة التربية ووزارة المالية ووجه خطاب للسيد مدير عام الرواتب/ وزارة المالية من أجل تنفيذ الدرجة المستحقة للمشتكية على سلم الرواتب 5/ قبل تنفيذ قانون الخدمة المدنية.
1/18	موفق سعادات	وزارة التربية	توجيه لفت انتباه وتحويل المسمى الوظيفي للمشتكي من مشرف تربوي إلى معلم	تمت المتابعة لدى وزارة التربية تبين أحقية وزارة التربية بتوجيه لفت النظر للمشتكي لحصوله على تقدير متوسط ووفقا للقانون وتم التوافق مع مدير عام التأهيل التربوي والمستشار القانوني للوزارة على عدم قانونية تحويل المسمى الوظيفي للمشتكي. حفظ الشكوى لإنجازها.
2/22	علي أبو سمرة	وزارة العمل	التظلم من المسابقة لشغل وظيفة مدير عام التفيتش	تمت متابعة الشكوى من خلال حضور فريق الديوان لأعمال لجنة المقابلات وحفظت الشكوى لعدم صحة ما جاء فيها.
2/23	مريم إبراهيم موسى عيسى	التربية والتعليم العالي	التحويل من أذنة إلى معلمة	بعد الاطلاع على فحوى الشكوى ومن خلال مراجعة قانون الخدمة المدنية تمت المتابعة لدى وزارة التربية والتعليم ووجه خطاب بجواز نقل المشتكية إلى الفئة الوظيفية الثانية بعد حصولها على المؤهل العلمي الأول من الناحية القانونية لمعالي وزير التربية والتعليم العالي تضمن الكتاب أهداف الوزارة والفرق بين النقل والتعيين.
2/25	أبناء مخيم عين السلطان/ أريحا	اللجنة الشعبية في المخيم	اختلاسات مالية للجنة الشعبية في المخيم	تم إعداد مذكرة داخلية لتشكيل فريق رقابي لفحص الشكوى بالتنسيق مع الإدارة العامة للرقابة على المنظمات غير الحكومية.

قام الفريق بتدقيق الملفات والتقارير قيد الإعداد.				
تم إعداد مذكرة داخلية للسيد مدير عام الديوان لتشكيل فريق رقابي للتحقق من مضمون الإبلاغ.	تجاوزات آليات الصرف من حسابات التعليم الجامعي في وزارة التربية والتعليم	وزارة التربية والتعليم	إبلاغ	2/27
تمت المتابعة لدى الشؤون الإدارية في وزارة الزراعة قيد المتابعة	التظلم من تسكينه على هيكلية وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	محمد عبد الفتاح شاهين	2/28
تمت المتابعة لدى وزارة التربية والتعليم العالي وتمت الإفادة بعدم وجود إمكانية لتلبية طلب المشتكي بالنقل اللوائي لعام 2008 لعدم وجود شواغر في المديرية المطلوب نقله إليها (سلفيت)، أما بخصوص إجراء نقله داخل مديرية جنوب نابلس فقد وجه خطاب لحضرة مدير تربية جنوب نابلس لإفادة الديوان عن إتباع المديرية لأسس النقل الواجب مراعاتها وفق للتعليمات الصادرة عن الوزارة	مطالبة المشتكي بالنقل اللوائي وتظلمه من نقله داخلياً	وزارة التربية	فايز محمد طه	2/29
تمت المتابعة لدى مديرية الرواتب وقسم الترقيات بوزارة المالية وأُذنا بأن الوزارة لا تنفذ ترقية الموظفين إلا من تاريخ ورودها لوزارة المالية فقط. ووجه خطاب لمعالي وزير المالية بمضمون المتابعة وبضرورة التزام وزارة المالية بتنفيذ ترقية الموظفين من تاريخ استحقاقها وفقاً للقانون ولقانونية طلب المشتكية	تظلم المشتكية من عدم تنفيذ وزارة المالية وبالأثر الرجعي لمصادقة ديوان الموظفين العام على ترقيتها إلى الدرجة الوظيفي (C) من تاريخ 2006/1/1	وزارة المالية / الشؤون الاجتماعية	عائشة عواجنة	2/30
تمت المتابعة لدى مكتب معالي وزير المالية تمت المتابعة لدى مكتب وكيل وزارة المالية ووجه خطاب لعطوفة وكيل وزارة المالية بهذا الخصوص، ردت وزارة المالية للديوان تطلب الإفادة وتوضيح حيثيات الشكوى. قيد المتابعة	سوء أداء مدير دائرة مالية نابلس وأحد موظفيها	دائرة مالية نابلس	إبراهيم الحاج محمد - نابلس	2/31
تمت متابعة الشكوى قانوناً وأرسل خطاب بمضمون المتابعة إلى معالي	انتداب الموظف محمد فيصل	وزارة التربية والتعليم	مجموعة أشخاص	2/33

				وزير التربية سعيد يحيى للعمل في اتحاد المعلمين
2/35	احمد الخطيب	وزارة المالية/ المالية العسكرية	تظلم المشتكي من عدم صرف علاوة القدس	تمت المتابعة لدى وزارة المالية ولدى المالية العسكرية. قيد المتابعة
3/38	أهالي مخيم عيد السلطان	اللجنة الشعبية للمخيم إدارية	اختلاسات مالية وتجاوزات إدارية	تم تشكيل فريق رقابي لمتابعة وفحص نقاط الشكوى من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية والإدارة العامة على المنظمات والهيئات غير الحكومية تمت المتابعة لدى اللجنة الشعبية للمخيم بتاريخ 2009/3/31 ويتم استكمال المتابعة من قبل الزميل عمار غزال.
3/47	مجموعة من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية	تظلم المشتكين من تسكينهم على هيكلية الوزارة	لأهمية الشكوى ولتقديمها من عشرات من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية شكل فريق رقابي من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية والإدارة العامة للرقابة على الخدمات الثقافية والاجتماعية. تمت المتابعة لدى الشؤون الإدارية والشؤون القانونية بوزارة الشؤون الاجتماعية كما تمت المتابعة لدى مكتب وكيل الوزارة ولدى معالي وزير الشؤون الاجتماعية شخصياً واتفق على آلية لفحص شكوى المشتكين.
3/51	محمد شهاب	وزارة الداخلية وزارة المالية	العلاوة الإدارية	تمت المتابعة لدى وزارة المالية فالمشتكي حاصل على مسمى رئيس قسم دون وجود ثلاثة موظفين يشرف على عملهم الوظيفي ووزارة المالية تتشرط ذلك للتنفيذ. بالرجوع لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية والنظام المالي وقرارات مجلس الوزراء فلا سند قانوني لاشتراط وجود ثلاثة موظفين لصرف العلاوة الإدارية. تمت المتابعة لدى وزارة الداخلية ووزارة المالية وجه خطاب لمعالي وزير المالية بمضمون الشكوى والرأي
12/1	حسن عواد	هيئة البترول/ وزارة المالية	المطالبة بترخيص محطة محروقات	- تمت المتابعة لدى مدير عام هيئة البترول تبين بأن محطة محروقات المشتكي قائمة فعليا قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبدون ترخيص، ووفقا للقوانين والأنظمة منحت محطات أخرى مجاورة لمحطة المشتكي

<p>التراخيص المطلوبة وبالتالي لا يمكن للهيئة منح المشتكي الترخيص المطلوب لعدم توفر شرط المسافة القانونية. حفظت الشكوى بنتائج المتابعة مع إبقاء مشروع نظام منح التراخيص قيد المتابعة. احتفاظا للمشتكي بحقه قامت الهيئة بالطلب إليه البحث عن موقع آخر بديل وموافق للشروط</p>				
<p>- تبين من خلال المتابعة إنهاء ديوان الموظفين العام لخدمات المشتكي دون قرار من رئيس دائرة المشتكي الحكومية المختصة بإنهاء الخدمة وفقا لقانون الخدمة المدنية. - تم توجيه خطاب لرئيس ديوان الموظفين العام وفقا لنتائج المتابعة. - الشكوى قيد المتابعة.</p>	<p>إنهاء خدمات المشتكي</p>	<p>وزارة النقل والمواصلات (ديوان الموظفين العام)</p>	<p>هشام الأغا</p>	<p>12/2</p>
<p>- تم توجيه خطاب لمجلس بلدية البيرة بنتائج المتابعة.</p>	<p>الوضع الوظيفي لمهندس البلدية (علاوات وبدل عمل إضافي)</p>	<p>بلدية البيرة</p>	<p>عزمي الخطيب و محاسب بلدية البيرة</p>	<p>12/3</p>
<p>- تمت المتابعة لدى وزارة الصحة وإعداد مذكرة قانونية بهذا الخصوص ومقترح خطاب لمعالي وزير الصحة.</p>	<p>المطالبة بالاعلاوة الإدارية</p>	<p>وزارة الصحة</p>	<p>سمير منصور</p>	<p>12/4</p>
<p>المشتكي فصل من جهاز الشرطة لأسباب تتعلق بالشرعية بقيت له مستحقات طالب بها معالي وزير المالية الذي بدوره وافق على صرفها بتاريخ 2008/8/30 إلا أن مديرية الرواتب العامة لم تنفذ قرار معالي وزير المالية وجه خطاب لمعالي وزير المالية لصرف مستحقات المشتكي كونها استحققت في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية قبل الانقلاب على الشرعية</p>	<p>مطالبة بمستحقات مالية</p>	<p>وزارة المالية</p>	<p>صالح القيسي</p>	<p>12/5</p>
<p>- تمت المتابعة لدى وزارة النقل والمواصلات ومديرية نقل رام الله وتم إعداد تقرير بالشكوى وإدراجها ضمن أعمال وحدة النزاهة ومكافحة الفساد.</p>	<p>تظلم من منح أحد موظفي الوزارة تراخيص لشركة</p>	<p>وزارة النقل والمواصلات</p>	<p>سائقي خط عناتا رام الله</p>	<p>12/6</p>

			باصات عامة	تعاونة وزارة النقل مع الإدارة وأصدرت قرارا بالإفصاح عن التراخيص الممنوحة للموظفين منعا لتضارب المصالح
12/7	أسماء حنون	دائرة شراء الخدمة (وزارة الصحة)	إلغاء التحويل الطبي للمشتكية بخصوص علاجها في الخارج	- تمت المتابعة لدى مدير إدارة شراء الخدمة بوزارة الصحة، تبين بأن إلغاء تحويل المذكورة جاء بناء على قرار اللجنة الطبية للتحويلات والتي ارتأت بأن بإمكان المشتكية متابعة علاجها في مستشفياتنا الوطنية. - حفظت الشكوى بنتائج المتابعة.
12/.8	خريجي الجامعات السودانية	جامعة القدس المفتوحة (التعليم العالي)	قرار إداري لجامعة القدس المفتوحة بعدم توظيفهم	- تمت المتابعة لدى رئيس جامعة القدس المفتوحة وتبين بأن القرار المذكور لا يستند الى أي أساس قانوني وإنما جاء لمقتضيات الحفاظ على مصلحة الجامعة وسمعتها الأكاديمية.
12/.9	بشارة ملكي زيتون	بلدية بيت لحم	تظلم من قرارات مجلس بلدي بيت لحم بخصوص رسوم نفايات	- تمت المتابعة لدى بلدية بيت لحم تبين بأن الإنذار الموجه للمشتكي ما هو إلا إنذار عام يوجه لكافة المتخلفين عن السداد وبأن البلدية على استعداد للتعامل مع المشتكي وفقا للقانون.- حفظت الشكوى بنتائج المتابعة.
12/.10	إبراهيم خليل	بلدية بيت ساحور	تنفيذ بنود عطاء بناء بيت المشتكي المتضرر جراء قصف الاحتلال	- تمت المتابعة لدى رئيس بلدية بيت ساحور الذي بدوره يعتقد تنفيذ البلدية لكافة بنود العطاء من خلال مجموعة الهيدرولوجيين كجهة منفذة. - تمت المتابعة لدى مجموعة الهيدرولوجيين وأبقيت الشكوى قيد المتابعة.
12/.11	لينا الشكعة	وزارة السياحة والآثار	مطالبة المشتكية ببديل المواصلات الثابتة	- تمت المتابعة لدى الشؤون المالية والإدارية بوزارة السياحة بيت لحم وتبين مخالفة وزارة السياحة للقانون بعدم رفع طلب المشتكية لديوان الموظفين العام ووجه خطاب بنتائج المتابعة لمعالي وزير السياحة والآثار لم يتلقى الديوان أي رد حتى اللحظة. - قيد المتابعة
12/.12	لمى طلال اصلان	وزارة التربية والتعليم	مطالبة المشتكية بتنفيذ شهادتها العلمية (ماجستير) لدى وزارة المالية	تمت المتابعة لدى وزارة التربية ووزارة المالية تبين عدم تسكين المشتكية بمؤهلها (الماجستير) من قبل وزارة المالية على سلم الرواتب 5 حتى تاريخه. بنتائج المتابعة وجه خطاب من وزارة التربية لوزارة المالية لإعادة

<p>تسكين المشتكية بمؤهلها العلمي الماجستير تمت المتابعة المستمرة لدى وزارة التربية ووزارة المالية ووجه خطاب للسيد مدير عام الرواتب / وزارة المالية من أجل تنفيذ المؤهل العلمي للمشتكية على سلم الرواتب 5/ قبل تنفيذ قانون الخدمة المدنية. قيد المتابعة</p>				
<p>- تمت المتابعة لدى جهاز الأمن الوقائي والهيئة الوطنية للمتقاعدين العسكريين تبين وجود مشروع نظام لدى مجلس الوزراء لم يقر بعد ويعالج موضوع تخصيص السيارات العسكرية بعد تقاعدهم. - وجه خطاب لمعالي وزير الداخلية بخصوص الشكوى.</p>	<p>تخصيص سيارة الجهاز لأغراضه الشخصية بعد تقاعده</p>		<p>العميد المتقاعد موسى أبو كبر</p>	<p>12/.13</p>
<p>- تمت المتابعة لدى النائب العام المساعد بهذه الخصوص والذي اقترح توجيه المشتكية بخصوص أداء النيابة للتوجه الى مكتب النيابة العامة التي ستتحرك فوراً للتحقق من مصداقية أي ادعاء او شكوى حول أداءها في العمل. - أبلغت المشتكية بأن عليها التوجه لمكتب النيابة العامة ومكتب النائب العام.</p>	<p>تظلم من إجراءات وأداء النيابة العامة ومحكمة صلح بيت لحم</p>	<p>النيابة العامة في بيت لحم</p>	<p>أميرة أبو عيطة</p>	<p>12/.14</p>
<p>- تمت المتابعة لدى معالي وزير التربية والتعليم ومكتب النائب العام ولجنة معادلة الشهادات وتبين مخالفة الوزارة للقانون في آلية التعاقد مع المحامي وفي آلية الصرف لغير الأصولية له ومخالفة أصول المحاكمات الجزائية من خلال تمثيل وزارة عامة والترافع عنها من قبل محامي من القطاع الخاص. - وجه خطاب لمعالي وزير التربية ولسعادة النائب العام. - الشكوى قيد المتابعة.</p>	<p>تظلم المشتكي من استبعاده من لجنة معادلة الشهادات والتعاقد مع محامي من القطاع الخاص لمتابعة قضايا اللجنة لدى النيابة العامة والقضاء الفلسطيني</p>	<p>وزارة التربية والتعليم</p>	<p>خيري حنون</p>	<p>12/.15</p>
<p>- تمت المتابعة لدى السيد ظافر النوباني والسيد منير سلامة ووجه خطاب</p>	<p>سيارات المنحة الإماراتية</p>	<p>مكتب الرئيس</p>	<p>إبلاغ</p>	<p>12/.16</p>

بفحوى الإبلاغ لمعالي الدكتور رفيق الحسيني للفحص والإفادة				
تم إعداد مذكرة داخلية للسيد مدير عام الديوان لتشكيل فريق رقابي للتحقق من مضمون الإبلاغ.	الديون المترتبة لصالح الهيئة على شركات محطات المحروقات	هيئة البترول	إبلاغ	12/.17
سبق النظر في الشكوى وتم تكرار توجيه الخطاب لدولة رئيس الوزراء بخصوص مستحقات المشتكي.	حقوق المشتكي المستحقة لبرنامج شركاء بالتشغيل	وزارة العمل (المالية)	غسان ياسين	12/.18
تمت المتابعة لدى الجهة المنفذة للعطاء (مجموعة الهيدرولوجيين) تمت المتابعة لدى بلدية بيت ساحور ووجه خطاب للسيد رئيس مجلس إدارة مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين بصفتهم من نفذ بنود العطاء. قيد المتابعة	عدم الالتزام بتنفيذ عطاء	بلدية بيت ساحور	ابراهيم أبو فرحة	12/19
تمت المتابعة لدى مكتب وزير المالية ولدى إدارة ضريبة الدخل وتبين بأن تظلم المشتكين ما هو إلا تخوف من عدم إجراء مسابقات تحقق النزاهة والشفافية في تعيين مدير عام إدارتهم.	تخوف من تعيين مدير عام لإدارة ضريبة الدخل	وزارة المالية	مجموعة من المدراء	.12/20
تم توجيه خطاب لمعالي وزير الصحة لإيجاد حل لمشكلة الأطباء من خلال توحيد صرف العلاوة الطبية لأطباء الصحة العامة باعتبارها شهادة ماجستير الصحة العامة علاوة طبية.	المطالبة بصرف علاوة طبية لأطباء الصحة العامة	وزارة الصحة وديوان الموظفين العام	أطباء الصحة العامة	12/21
تمت المتابعة لدى إدارة الكلية تبين من ملف المشتكي حصوله على تقدير أداء متوسط ووفقا لقانون الخدمة المدنية. تمت المتابعة لدى عميد كلية فلسطين التقنية وبعد الاطلاع على ملف الموظف المشتكي لدى الكلية والاطلاع على المعايير المعتمدة في تقييم الأداء حفظت الشكوى لحصول المشتكي على تقييم أداء متوسط وموافقة تقييم أداءه وتوجيه عقوبة لفت النظر والقانون.	تظلم من توجيه لفت نظر	كلية فلسطين التقنية	ماجد نعيم حنن	12/22
تمت المتابعة لدى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولدى مديرية	تظلم المشتكي من وجود أخطاء	وزارة الاتصالات	سعيد دويكات	12/23

الرواتب/ وزارة المالية وتم توجيه خطاب لمعالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإنصاف المشتكي ومعالجة الخلل من واقع ملفه الوظيفي.	في نقله للفةة الوظيفية الثالثة رغم حصوله على درجة البكالوريوس ووجود إشكال في مسماه الإشرافي	وتكنولوجيا المعلومات		
تمت المتابعة لدى الشؤون الإدارية بوزارة التربية وتبين بأن إنهاء خدمات المشتكي جاء وفق القانون وبناءً على تقييم أداءه السنوي في فترة التجربة كما أن المشتكي شكل له لجنة تحقيق أنهت خدماته وفقاً للأصول والقانون حفظت الشكوى	إنهاء خدمات المشتكي	وزارة التربية	خالد غنام	12/24
التوصية بإجراء فحص وتدقيق رقابي وإدراجه في خطة عمل الإدارة العامة للرقابة على الحكم المحلي.	مخالفات مالية في بلدية قباطية	بلدية قباطية	إبلاغ هاتفي	12/25

ملحق رقم (4/4)
التقرير المالي ربع السنوي الأول لسنة 2009

مصادر الأموال واستخداماتها						
الإجمالي	الصندوق (شيكل) خارج الأوامر المالية	الصندوق (شيكل) الأوامر المالية	بنك فلسطين المحدود/شيكل حساب رقم 223012	البنك العربي دولار	البنك العربي شيكل	البيان
						مصادر الأموال
47875	872.3	0	37646.12	2227.75	0	رصيد مدور في 1-1-2009
2000	0	2000	0	0	0	سحب نقدي من البنك بشيك رقم 60 لتغذية الصندوق
2000	0	2000	0	0	0	سحب نقدي من البنك بشيك رقم 70 لتغذية الصندوق
2100	0	0	0	500	0	إيداع نقدي (تسديد سلف) في 2/24
5000	0	0	0	0	5000	تحويل من حساب الدولار (\$ 1199.08)
49975	872.3	4000	37646.12	2727.75	5000	إجمالي مصادر الأموال
						استخدامات الأموال (النفقات المدفوعة)
578	0	578	0	0	0	السفر في مهمات رسمية داخلية
0	0	0	0	0	0	السفر في مهمات رسمية خارجية
943.42	0	0	943.42	0	0	بريد و برق وهاتف
5246	0	246	0	0	5000	المحروقات
1788	0	1088	0	0	700	صيانة وإصلاحات ولوازمها
361	0	268	93	0	0	مواد ولوازم استهلاكية
5399.8	0	375	5024.78	0	0	القرطاسية والمطبوعات
10905	55	683	10167	0	0	مصاريف وسائط نقل
0	0	0	0	0	0	نفقات عامة متنوعة

0	0	0	0	0	0	دعاية وإعلان
495	0	0	495	0	0	الضيافة (بوفيه الوزارة)
1544	819	0	725	0	0	ضيافة وفود ومصروفات نثرية وإقامة فنادق
17.766	0	0	0	4.23	0	عمولات وفوائد بنكية
27278	874	3238	17448.2	4.23	5700	إجمالي النفقات المدفوعة
يطرح (مسحوبات أخرى) :						
2000	0	0	2000	0	0	سحب نقدي من البنك بشيك رقم 60 لتغذية الصندوق
2000	0	0	2000	0	0	سحب نقدي من البنك بشيك رقم 70 لتغذية الصندوق
203.9	0	0	203.9	0	0	سلف الديوان على الغير
5036.1	0	0	0	1199.08	0	تحويل عملة إلى حساب الشيكال (5000 شيكل)
9240	0	0	4203.9	1199.08	0	المجموع (مسحوبات أخرى)
700	0	0	0	0	700	يضاف : شيك صادر رقم 934 غير مسحوب من البنك
الرصيد في 31-3-2009 (مطابق)						
23157	-1.7	762	15994.02	1524.44	0	